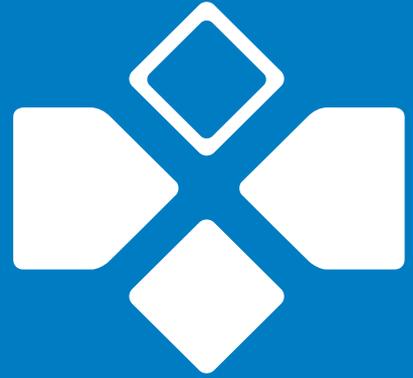


بورصة البحرين
BAHRAIN BOURSE



2015

التقرير السنوي



بورصة البحرين

ص.ب: 3203

المنامة، مملكة البحرين

هاتف: +973 17 261260

فاكس: +973 17 256362

البريد الالكتروني: info@bahrainbourse.com

الموقع الالكتروني: www.bahrainbourse.com



صاحب السمو الملكي الأمير خليفة
بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر



حضرة صاحب الجلالة الملك حمد
بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى،
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء



المحتويات

المحتويات

رؤية ورسالة البورصة	07
كلمة رئيس مجلس الإدارة	08
كلمة الرئيس التنفيذي	10
أعضاء مجلس الإدارة	12
إدارة البورصة	14
أداء أسواق الأوراق المالية العالمية خلال عام 2015	16
بيانات أساسية لعامي 2014 - 2015	23
الأوراق والأدوات المالية المتداولة	30
الشركات المدرجة	30
الصناديق الاستثمارية المدرجة	31
السندات والصكوك المدرجة	31
الوسطاء والحافظ الأمين	31
رسوم التسجيل والإشتراك السنوي	32
تقرير حوكمة بورصة البحرين 2015	34
البيانات المالية	47



الرؤية



الرؤية

أن تصبح البورصة الرائدة من خلال إيجاد سوق عادل وفعال ومتنوع، وتوفير خدمات متميزة للمساهمين والعملاء وكذلك جذب المزيد من الاستثمارات والمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني في مملكة البحرين.

الرسالة

المساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تقديم خدمات فعالة وذات اعتمادية عالية متنوعة لجميع أطراف ومكونات قطاع رأس المال.

والرسالة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

انصبت الجهود في بورصة البحرين خلال العام 2015 على استكمال البنى التشريعية والفنية التي تجعل من البورصة رافداً للاستراتيجيات والخطط التنموية التي يقرها المسؤولون في المملكة بما يجعل الاقتصاد الوطني للمملكة أكثر حيوية وازدهار، ويعزز من جاذبيته لاستقطاب المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات، خصوصاً في ظل التحديات التي يفرضها الانخفاض الحاد في أسعار النفط، والذي يفرض بدوره البحث عن بدائل تمويلية جديدة لمشروعات البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية، والتي نرى فيها مساهمة فاعلة لقطاع رأس المال في توفير حلول إيجابية خلال المراحل القادمة.

ورغم الأداء السلبى لمعظم البورصات وأسواق المال العربية في العام 2015 والذي فرضته الأوضاع الاقتصادية التي سادت العديد من دول المنطقة، إلا أن العام 2015 شكّل عامًا مهمًا بالنسبة لنا استطعنا خلاله تحقيق العديد من الإنجازات النوعية في الجوانب التشريعية والفنية، وذلك في إطار تنفيذنا للخطط الاستراتيجية للبورصة، والتي نأمل أن تكون لها آثارها الإيجابية على دعم وتعزيز تنافسية البورصة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقد أخذنا بعين الاعتبار أثناء تنفيذ الخطط والبرامج أن نجعل من الوصول إلى الفرص المتوفرة في البورصة سواءاً بالنسبة لمصدري الأوراق المالية أو للمستثمرين أمراً سهلاً وسريعاً، وذو كلفة مناسبة لكافة الأطراف ذات العلاقة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والاستثمارية ضمن نظام عادل وشفاف.

فمن الناحية التشريعية تمت الموافقة على قواعد إدراج وتداول صناديق الاستثمار العقارية وأدوات الخزينة في بورصة البحرين، ممهدة الطريق لتوفير المزيد من الخيارات الاستثمارية أمام مصدري الأوراق المالية والمستثمرين في البورصة لإصدار وتداول أدوات مالية جديدة في بورصة البحرين. كما تم إقرار تعديلات على شروط إدراج الشركات المدرجة في البورصة والتي تتضمن اعتماد القيد الإلكتروني لأغراض التداول وإثبات ملكية الأوراق المالية، بالإضافة إلى تعديلات أخرى تتعلق بزيادة عدد الأسهم القابلة للتداول وعدد المساهمين وربحية الشركات. علاوة على ذلك، تم تشكيل مجلس التأديب وذلك في إطار استكمال البورصة لبنية هيكلها التشريعي.



انصبت الجهود في بورصة البحرين خلال العام 2015 على استكمال البنى التشريعية والفنية التي تجعل من البورصة رافداً للاستراتيجيات والخطط التنموية التي يقرها المسؤولون في المملكة بما يجعل الاقتصاد الوطني للمملكة أكثر حيوية وازدهار

كلمة رئيس

مجلس الإدارة

وفي الختام فإنني أشكر بالأصالة عن نفسي ونيابة عن الأخوة أعضاء مجلس إدارة البورصة وموظفيها ومنتسبيها، برفع أسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير إلى مقام جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على مساندتهم الدائمة لبورصة البحرين، وعلى جهودهم الحثيثة من أجل رفعة وازدهار هذا الوطن في شتى المجالات.

ويسرني أيضاً أن أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية على الدعم المتميز الذي تحظى به البورصة من معاليه بشكل دائم والشكر موصول أيضاً لرئيس وأعضاء مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي ولسعادة محافظ المصرف على دعمهم واهتمامهم المستمر بالبورصة.

كما أشكر الأخوة الزملاء أعضاء مجلس إدارة البورصة على الجهود التي بذلوها والآراء والمقترحات التي قدموها والتي كان لها بالغ الأثر في تطوير البورصة في العديد من الجوانب. كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر أيضاً إلى إدارة البورصة ومدراء الإدارات وجميع الموظفين فيها على جهودهم طوال العام متمنياً منهم مواصلة بذل المزيد من الجهود من أجل ازدهار البورصة وتطورها.

يوسف عبدالله حمود

رئيس مجلس الإدارة

أما على الجانب الفني، فقد تم اعتماد آلية خاصة بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي لتسهيل تداول المستثمرين في السوق الثانوي لأدوات الدين، مما ساهم في تنشيط حركة التداول في هذا السوق خلال العام المنصرم. كما تم إطلاق مؤشر البحرين الإسلامي ليتمكن المستثمرون من متابعة أداء محافظهم الاستثمارية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وقد نجحت بورصة البحرين خلال هذا العام في الحصول على عضوية المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق رأس المال مما يكسيها مصداقية واسعة لدى أعلى هيئة رقابية دولية، ويتيح لها الوقوف على آخر المستجدات التشريعية في معظم البورصات.

كما نجحت البورصة خلال هذا العام في استضافة العديد من الفعاليات المحلية والإقليمية أهمها احتفال يوم المرأة البحرينية برعاية كريمة من لدن صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة العاهل رئيس المجلس الأعلى للمرأة تحت شعار «دور المرأة البحرينية في القطاع المالي والمصرفي» في تاريخ 1 ديسمبر 2015، بالإضافة إلى نجاحها المشهود في تنظيم مؤتمر اتحاد البورصات العربية الذي استضافته البورصة خلال الفترة 22-23 إبريل 2015، وحضره عدد كبير من المتخصصين والمعنيين بتطور أسواق المال من مختلف دول العالم.

وتواصلت الجهود الهادفة إلى نشر الوعي الاستثماري من خلال تنظيمها العديد من الفعاليات والمحاضرات التي كان لها أثراً كبيراً في إلقاء الضوء على جهود البورصة والفرص المتوفرة فيها لدى فئات واسعة من المواطنين والمقيمين.

فيما يتعلق بنتائج البيانات المالية للعام 2015، فقد انخفضت إيرادات البورصة من 4,267,413 دينار بحريني إلى 2,843,480 بانخفاض نسبته 33%، وعليه انخفضت حقوق الملكية من 9,082,075 دينار كما في 31 ديسمبر 2014 إلى 7,989,178 دينار بحريني بانخفاض نسبته 12% كما في 31 ديسمبر 2015، وبعجز بلغ 1,020,897 دينار بحريني خلال 2015 مقارنة بأرباح بلغت 654,540 دينار بحريني خلال العام 2014، وذلك نتيجة لانخفاض الدعم الحكومي للبورصة في العام 2015 بنسبة تعادل 72% عن العام 2014.

كلمة الرئيس التفصيلية

تأثر أداء معظم البورصات وأسواق المال في المنطقة سلباً بالإنخفاض الحاد في أسعار النفط، مما فرض على المستثمرين ظروف نفسية ضاغطة نتجت عنها حالات ترقب وحذر سيطرت عليهم، والذي انعكس على أداء مؤشرات جميع البورصات الخليجية وبعض البورصات وأسواق المال العربية وكذلك على أحجام التداولات التي أظهرت أداءً سلبياً مقارنة بنظيراتها في العام 2014.

ولم تكن بورصة البحرين استثناءً للتوجه العام الذي سيطر على البورصات الأخرى على الرغم من الأداء الجيد الذي حققته معظم الشركات المساهمة البحرينية المدرجة في البورصة، حيث كان هذا العام صعباً جداً تأثر خلاله أداء البورصة بذات العوامل المذكورة أعلاه، فشهدت جميع مؤشرات حركة التداول أداءً سلبياً مقارنة بالعام 2014، حيث أقفل مؤشر البحرين العام عند مستوى 1,215.89 نقطة منخفضاً بنسبة 14.77% عن العام 2014. كما انخفض إجمالي قيمة التداول في 2015 بنسبة 60%، وانخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 54% في حين انخفض عدد الصفقات المنفذة بنسبة 31% عن العام 2014.

ومع إدراكنا لصعوبة الوضع على مستوى أحجام التداول، تم العمل على تطوير البنية التحتية للبورصة على مختلف الأصعدة التشريعية والفنية والتقنية من أجل استكمال تنفيذ خطط وبرامج الاستراتيجية الخاصة بتطوير البورصة وتعزيز قدراتها على خدمة أهداف التنمية الشاملة في مملكة البحرين من خلال العمل بشكل أكثر تكاملاً مع أجهزة ومؤسسات الدولة المعنية لما فيه خير وازدهار اقتصاد المملكة، بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة التي تجعل من وصول مُصدري الأوراق المالية والمستثمرين إلى الفرص المتوفرة أمراً يسيراً وبتكلفة استثمارية مناسبة.

فعلى الجانب التشريعي تم خلال هذا العام إقرار حزمة من التعديلات الجوهرية على شروط إدراج الشركات المدرجة أو تلك الراغبة في إدراج أسهمها، فشكلت بمجملها نقلة نوعية في تاريخ قطاع رأس المال بشكل عام والبورصة بشكل خاص، لعل أهمها اعتماد القيد الإلكتروني لأغراض التداول وإثبات الملكية، وتسجيل أسهم وإيداع الأسهم الصادرة عن الشركات المسجلة في نظام المقاصة والتسوية والإيداع والسجل المركزي المعمول به في البورصة، على أن يكون إنشاء سجل المساهمين وإدارته طبقاً لمتطلبات نظام التسجيل الإلكتروني المرخص له من قبل مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين.

كما أقرت التعديلات أنه على الشركات المدرجة توفير نسبة 10% من مجموع الأسهم الصادرة على الأقل كأسهم متاحة للتداول.

وفي إطار جهود البورصة الهادفة إلى توسيع السوق وزيادة عمقه بما يؤدي إلى توفير المزيد من الأدوات والخيارات الاستثمارية أمام المستثمرين تمت الموافقة على على قواعد إدراج وتداول صناديق الاستثمار العقارية وأذونات الخزينة بما يفتح الباب واسعاً أمام المستثمرين للاستثمار في هذه الأسواق بمبالغ مناسبة وتحقيق في الأغلب عوائد مجزية وتنطوي على مخاطر أقل نسبياً.

وعلى الجانب الفني، وفي خطوة تهدف إلى دعم وتعزيز موقع مملكة البحرين كمركز إقليمي وعالمي في مجال تقديم الخدمات الإسلامية، أطلقت البورصة هذا العام مؤشر البحرين



ولم تكن بورصة البحرين استثناءً للتوجه العام الذي سيطر على البورصات الأخرى على الرغم من الأداء الجيد الذي حققته معظم الشركات المساهمة البحرينية المدرجة في البورصة، حيث كان هذا العام صعباً جداً تأثر خلاله أداء البورصة بذات العوامل المذكورة أعلاه، فشهدت جميع مؤشرات حركة التداول أداءً سلبياً مقارنة بالعام 2014، حيث أقفل مؤشر البحرين العام عند مستوى 1,215.89 نقطة منخفضاً بنسبة 14.77% عن العام 2014. كما انخفض إجمالي قيمة التداول في 2015 بنسبة 60%، وانخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 54% في حين انخفض عدد الصفقات المنفذة بنسبة 31% عن العام 2014.



كلمة الرئيس

التفصيلية

الإسلامي ليمثل أداة معيارية معتمدة لقياس تحركات أسعار المحافظ الاستثمارية في أسهم الشركات التي يحتسبها المؤشر. وضم المؤشر في يوم إنطلاقه 17 شركة تتوافق أنشطتها مع المعايير والضوابط الشرعية المعتمدة من قبل المستشار الشرعي للبرامج والخدمات والحلول المالية الإسلامية للبورصة، علماً بأن البورصة اعتمدت حزمة من المعايير الشرعية والمالية والفنية لضم الشركات لهذا المؤشر الذي سيتم مراجعة كافة مكوناته بشكل دوري.

وفي إطار التعاون والتنسيق المشترك بين مصرف البحرين المركزي والبورصة تم الاتفاق على آلية أتاحت وللمرة الأولى أمام المستثمرين الأفراد شراء الصكوك والسندات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي من السوق الأولي ومن ثم التداول فيها بيغاً وشراءً من السوق الثانوي في أسواق أدوات الدين ببورصة البحرين، وهو الأمر الذي لم يكن متاحاً لهم بسهولة في الماضي لأن هذا السوق كان مقتصرًا على المؤسسات المالية والبنوك والمصارف والشركات الكبيرة فقط. فقد مكنت هذه الآلية المستثمرين من المساهمة بشكل مباشر في مشاريع البنى التحتية التي تنفذها الحكومة والحصول على عوائد مجزية جزأً استثمارهم فيها.

فنيًا أيضًا، استكملت البورصة بالتعاون والتنسيق مع مصرف البحرين المركزي كافة الإجراءات التشريعية والفنية والتقنية من أجل إطلاق سوق أدوات الخزينة، والذي من المتوقع إنطلاقه خلال الربع الأول من العام 2016، إذ من المتوقع أن يشهد هذا السوق نشاطاً كبيراً خصوصاً وأنه يعتبر من المبادرات الرائدة على مستوى بورصات أسواق المنطقة في ظل أحجام الإصدارات الكبيرة المتوقع إدراجها فور إنطلاقه.

أما على مستوى الإدراجات فقد تم خلال هذا العام إدراج أربعة إصدارات صكوك أصدرها مصرف البحرين المركزي بالنيابة عن حكومة البحرين بقيمة إجمالية بلغت 700 مليون دينار، بالإضافة إلى سندات تنمية حكومية بقيمة 350 مليون دينار.

وتواصلت جهود البورصة في نشر الوعي الاستثماري من خلال تنظيم البرامج والمحاضرات التوعوية لغئات متعددة من المواطنين والمقيمين، حيث ساهمت هذه المحاضرات في زيادة المعلومات عن أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية إلى قطاع واسع من هذه الغئات.

وفي إطار جهود البورصة الرامية إلى تعزيز حضورها في المحافل والملتقيات الدولية المرموقة، استطاعت خلال العام الحصول على عضوية المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق رأس المال وهي أعلى جهة رقابية دولية على مستوى العالم، وتضم في عضويتها أعرق الهيئات والجهات الرقابية على قطاع رأس المال في معظم الدول، وذلك في إنجاز نوعي يسجل للبورصة ويعزز من مصداقيتها على المستوى الدولي، ويدعم قدرتها على الاستفادة من تجارب هذه المنظمة في الاستمرار في تطوير البنى التشريعية والفنية لقطاع رأس المال في مملكة البحرين.

وفي ذات الاتجاه استضافت البورصة في العام 2015 الاجتماع السنوي لاتحاد البورصات وأسواق المال العربية في دورته الأربعين وأستلمت رئاسته من السوق المالية السعودية (تداول).

كما استضافت البورصة مؤتمر اتحاد البورصات العربية خلال الفترة من 22-23 أبريل 2015 والذي يعتبر واحداً من أكبر المؤتمرات المتخصصة في أسواق رأس المال التي تُنظَّم في الدول العربية وحضره أكثر من 450 متخصص من مختلف دول العالم، ناقشوا خلال يومين

العديد من المواضيع والقضايا ذات العلاقة بالاستثمار في البورصات والسبل الكفيلة بزيادة السيولة فيها، بالإضافة إلى تطوير سوق الاكتتابات الأولية في أسواق رأس المال العربية وكذلك زيادة الوعي بأخر التطورات التقنية ذات العلاقة بقطاع رأس المال.

وقد تشرفت البورصة خلال هذا العام أيضًا باستضافة احتفال يوم المرأة البحرينية والذي أقيم تحت رعاية كريمة من لدن صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه تحت شعار «مساهمة المرأة البحرينية في القطاع المالي والمصرفي» حيث قامت صاحبة السمو الملكي بتكريم أكثر من 75 امرأة مُمّن ساهمن بإنجازاتهم في دعم وتعزيز موقع مملكة البحرين كمركز مالي رائد إقليمياً وعالمياً.

أما عن أهم المشاريع التي تعتمدهم البورصة إنجازها في العام القادم فستركز على تأسيس شركة المقاصة البحرينية وإطلاق سوق البحرين الاستثماري وإدخال آلية البيع على المكشوف، وتدشين أسواق لأدوات استثمارية جديدة، بالإضافة إلى تنظيم جولات ترويجية لجذب المزيد من الاستثمارات والإدراجات للبورصة وإطلاق عدد من برامج التوعية الاستثمارية بالتعاون مع الأجهزة والجهات المعنية.

فيما يتعلق بالأداء المالي للبورصة فقد بلغت إيرادات البورصة لهذا العام 2,843,480 دينار بحريني مقارنة بـ 4,267,413 دينار بحريني في العام 2014، في حين بلغ إجمالي المصروفات 3,864,377 دينار بحريني في 2015 مقارنة بـ 3,612,873 دينار بحريني في 2014. وقد حققت البورصة عجزاً مقداره 1,020,897 مقارنة بربح مقداره 654,540 دينار بحريني في 2014.

كما انخفض مجموع موجودات البورصة إلى 8,522,869 دينار بحريني مقارنة بـ 9,923,708 دينار في العام 2014. أما مجموع مطلوبات البورصة في العام 2015 فقد بلغ 461,691 دينار مقارنة بـ 841,633 دينار في 2014. كما انخفضت حقوق الملكية من 9,082,075 دينار في 2014 إلى 8,061,178 دينار بحريني في 2015، وذلك نتيجة لانخفاض الدعم الحكومي للبورصة في العام 2015 بنسبة تعادل 72% عن العام 2014.

وفي الختام يسعدني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن كافة منتسبي البورصة، أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى مقام صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ملك البلاد المفدى وراعي مسيرة التقدم والازدهار في المملكة، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على الدعم والمساندة المتواصلين للبورصة وللمنتسبين لها.

كما يسعدني أن أعبر عن عميق شكري وتقديري لرئيس وأعضاء مجلس إدارة البورصة على جهودهم في تطوير البورصة ومواصلة دعم مسيرتها. كما أشكر كافة الإخوة المسؤولين والموظفين في البورصة على عملهم الدؤوب والمتواصل الذي عودنا على تقديمه دائماً، داعياً العلي القدير أن يوفقنا وإياكم لما فيه خير البورصة وازدهارها، ولنتمكن جميعاً من تجسيد رؤية البورصة ورسالتها وأهدافها واقعاً ملموساً خلال المرحلة القادمة، والشكر موصول أيضاً للشركات المدرجة ومكاتب الوسطاء الأعضاء على تعاونهم ودعمهم للبورصة.

خليفة بن إبراهيم آل خليفة

الرئيس التنفيذي

أعضاء مجلس الإدارة



مروان خالد طباره *
نائب الرئيس



يوسف عبدالله حمود
رئيس مجلس الإدارة



رنا إبراهيم فقيهي *
عضو



أفنان راشد الزياتي *
عضو

أعضاء مجلس



محمد أحمد حسن #
عضو



نبيل خالد كانو #
عضو



ياسر إبراهيم حميدان * ✓
عضو



أيمن توفيق المؤيد * ✓
عضو



فؤاد عبدالرحمن راشد # ✓
عضو

* عضو اللجنة التنفيذية والترشيح والمكافآت
عضو لجنة التدقيق والمخاطر
✓ عضو لجنة الحكومة

الإدارة

إدارة البورصة



نرجس فروخ جمال
المدير التنفيذي للعمليات



خليفة بن إبراهيم آل خليفة
الرئيس التنفيذي



عبدالله جعفر عابدين
مدير إدارة التسويات
والإيداع المركزي



إبراهيم جعفر العرادي
مدير إدارة مراقبة التداول وشؤون
الأعضاء

إدارة



عبد الرحمن عبدالله الشافعي
مدير إدارة المخاطر والالتزام



سهى يوسف الغوزي
مدير إدارة الشؤون الإدارية
والموارد البشرية



محمد خالد حامد
مدير إدارة التدقيق الداخلي



علي أحمد المنصور
مدير إدارة الاتصالات
والعلاقات الدولية



هاني حسين المنديل
مدير إدارة التسويق وتطوير
الأعمال



سيد عديل جاويد
مدير إدارة تقنية المعلومات

البورصة

أداء الأسواق المالية العالمية خلال عام 2015

الوضع الدولي

سجلت معظم أسواق المال العالمية تراجعاً في العام 2015، حيث بلغ الناتج المحلي للاقتصاد العالمي 3.1% خلال العام 2015 بعد ما كان 3.4% في عام 2014. في مقابل ذلك، بلغ معدل التضخم العالمي 3.3% مقارنة بـ 3.5% في عام 2014. كما شهد الاقتصاد الأمريكي نمواً بنسبة 2.6% في عام 2015 مقابل نمواً بنسبة 2.4% في عام 2014. حيث تضاعفت أسعار فائدة بنك الاحتياطي الفيدرالي من 0.25% في عام 2014 إلى 0.50% في نهاية عام 2015.

من جهة أخرى، سجلت اقتصاديات الاتحاد الأوروبي نمواً بنسبة 1.5% في عام 2015 مقابل 0.9% في عام 2014، حيث أبقى بنك إنجلترا المركزي سعر الفائدة عند 0.5% دون تغيير منذ مارس 2009، وحافظ بدوره أيضاً البنك المركزي الأوروبي على سعر الفائدة في 2015 ليستقر عند 0.05%.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (%)

البلد	2015	2014
أمريكا	2.6	2.4
بريطانيا	2.5	3.0
المانيا	1.5	1.6
فرنسا	1.2	0.2
اليابان	0.6	(0.1)
الصين	6.8	7.3

آسيا، سجلت الصين نمواً اقتصادياً بلغ 6.8% في عام 2015 مقابل 7.3% في عام 2014. أما الاقتصاد الياباني، فقد شهد نمواً بنسبة 0.6% في عام 2015، بعد حفاظ البنك المركزي على مستوى الفائدة عند 0.1%. أما اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد شهد نمواً بنسبة 2.3% في عام 2015 مقابل 2.6% في عام 2014.

على مستوى أسعار النفط، انخفض سعر برنت بنهاية العام بحوالي 17.88 دولار للبرميل ليقتل عند مستوى 37.59 دولار مقارنة بـ 55.47 دولار في مطلع العام، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 32.23%. كما انخفض سعر نفط عُمان بحوالي 21.63 دولار للبرميل ليستقر عند 33.31 دولار، مسجلاً تراجعاً بنسبة 39.37% خلال نفس الفترة.

أداء الأسواق المالية العالمية

خلال عام 2015

(تتمة)

أما فيما يتعلق بأداء العملات الرئيسية فقد انخفض اليورو أمام الدولار بنسبة %10.23. و حقق الإسترليني انخفاضا أمام الدولار الأمريكي بنسبة %5.36 مقارنة بمطلع العام. أما الين، فقد ارتفع بنسبة %0.52 خلال نفس الفترة.

وفيما يتعلق بأسعار المعادن، فقد سجل الذهب انخفاضا بنسبة %10.36 ليبلغ 1,060.91 دولار للأونصة بإنخفاض بلغ 122.64 دولار للأونصة مقارنة بمطلع العام. في حين سجلت الفضة انخفاضا خلال العام بنسبة %11.69.

على مستوى أسواق المال سجل مؤشر داكس الألماني ارتفاعا قدر %9.56 ومن ثم يليه مؤشر شنغهاي الصيني بنسبة %9.41 فمؤشر نيكاي الياباني %9.07 يليهم مؤشر كاك الفرنسي بنسبة %8.53 في حين تراجع كل من مؤشر فوتسي البريطاني بنسبة %4.93 و S&P الأمريكي بنسبة %0.73.

تطورات أسواق المال الدولية

النمو (%)	2014	2015	السوق
9.56	9,805.55	10,743.01	المانيا (DAX)
9.41	3,234.68	3,539.18	الصين (SHANGHAI)
9.07	17,450.77	19,033.71	اليابان (NIKKEI225)
8.53	4,272.75	4,637.06	فرنسا (CAC40)
(0.73)	2,058.90	2043.94	أمريكا (S&P500)
(4.93)	6,566.09	6,242.32	بريطانيا (FTSE100)

الوضع العربي

حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تراجعاً بنسبة %2.3 في عام 2015 مقارنة بـ %2.6 في عام 2014 وفقاً لصندوق النقد الدولي. أما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاديات العربية فقد جاءت المغرب وقطر في المقدمة بنسبة نمو %4.9 و %4.7 على التوالي.

أداء الأسواق المالية العالمية

خلال عام 2015

(تتمة)

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (%)

البلد	2014	2015
الأردن	3.1	2.9
المغرب	2.4	4.9
مصر	2.2	4.2
لبنان	2.0	2.0
دول مجلس التعاون الخليجي		
قطر	4.0	4.7
الكويت	0.1	1.2
السعودية	3.5	3.4
عمان	2.9	4.4
الإمارات	4.6	3.0
البحرين	4.5	3.4

أما على مستوى أسواق المال العربية فقد شهدت جميع الأسواق تراجعاً في الأداء خلال العام 2015.

أداء مؤشرات الأسواق و اليورصات العربية

الأسواق	مؤشرات الأسواق (نقطة)		الأداء السنوي (%)
	2014	2015	
مصر	8,926.58	7,006.01	(21.52)
المغرب	9,620.11	8,925.71	(7.22)
الأردن	2,165.46	2,136.32	(1.35)
لبنان	1,170.26	1,169.52	(0.06)
دول مجلس التعاون الخليجي			
قطر	12,285.78	10,429.36	(15.11)
دبي	3,774.00	3,151.00	(16.51)
البحرين	1,426.57	1,215.89	(14.77)
أبوظبي	4,528.93	4,307.26	(4.89)
السعودية	8,333.30	6,911.76	(17.06)
مسقط	6,343.22	5,406.22	(14.77)
الكويت	6,535.72	5,615.12	(14.09)

أداء الأسواق المالية العالمية

خلال عام 2015

(تتمة)

الوضع المحلي

وعلى مستوى الاقتصاد المحلي فقد سجل معدل النمو الاقتصادي المحلي %3.4 في عام 2015 مقارنة بـ %4.5 في عام 2014. أما معدل التضخم لعام 2015 فقد بلغ %2.0 مقارنة بـ %2.7 في عام 2014.

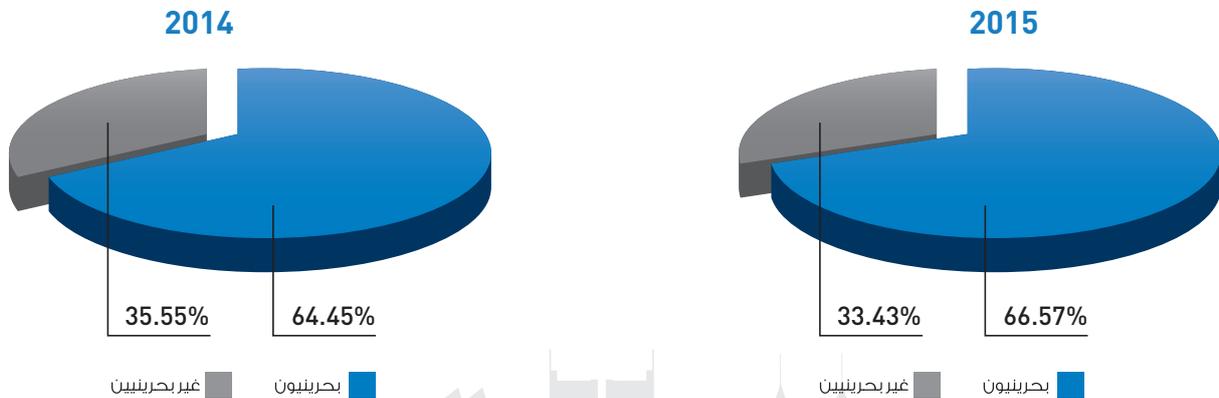
من جهة أخرى، انخفض مؤشر البحرين العام بنسبة %14.77 ليقفل عند 1,215.89 نقطة في نهاية العام 2015، وبذلك أنهى المؤشر عام 2015 منخفضاً 210.68 نقطة، وشهدت بورصة البحرين ارتفاع أسهم 10 شركات في الوقت الذي حافظت فيه 9 شركات على أسعارها دون تغيير، في حين انخفضت أسعار أسهم 27 شركة. وقد سجلت حركة التعاملات في البورصة انخفاضا في قيمة التعاملات بنسبة %59.17 مقارنة بعام 2014، كما انخفض عدد الصفقات بنحو %30.64. وأيضاً كمية الأسهم المتداولة فقد انخفضت بنسبة %54.27.

استأثر قطاع البنوك التجارية على %62.30 من مجمل قيم التداول تلاه قطاع الخدمات بنسبة %17.03، فقطاع الإستثمار بواقع %10.31، فقطاع الصناعة %5.32، فقطاع التأمين %3.97، فقطاع الفنادق والسياحة بواقع %1.07. تصدر البنك الأهلي المتحد قائمة الشركات الأكثر نشاطاً من حيث القيمة المتداولة، بواقع 41.54 مليون دينار مستحوذاً على قرابة %37.77 من مجمل القيم المتداولة في البورصة، تلاه بنك البي بي كي بنسبة %7.74، المصرف الخليجي التجاري %6.65، بنك الخليج المتحد %5.50، فشركة أمنيوم البحرين %5.18.

أما من حيث كميات التداول، فقد استحوذ قطاع البنوك التجارية على %75.66 من مجمل كمية التداول تلاه قطاع الخدمات بواقع %8.92، فقطاع التأمين بواقع %6.36، فقطاع الإستثمار %6.11، فقطاع الصناعة %2.43 فقطاع الفنادق والسياحة %0.52. وقد تصدر البنك الأهلي المتحد قائمة الشركات الأكثر نشاطاً من حيث الكمية المتداولة، بواقع 152.17 مليون سهم، ومستحوذاً على قرابة %29.52 من مجمل الكميات المتداولة في البورصة، تلاه المصرف الخليجي التجاري %23.67، فبنك الإثمار %9.64، فمصرف السلام %7.39، فشركة التكافل الدولية %5.06.

وتشير نسب التداول وفقاً للجنسية إلى استحواد البحرينيين على %66.57 من مجمل تداولات البورصة، في حين استأثرت الجنسيات الأخرى بـ %33.43 من إجمالي قيمة التداولات. وبنهاية 2015 بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة 46 شركة، أما الصناديق الإستثمارية فقد بلغ عددها 19، بينما بلغ عدد السندات والصكوك 12.

نسب تداول قيمة الأسهم وفقاً للجنسية (بيعا وشراء)



أداء الأسواق المالية العالمية

خلال عام 2015

(تمة)

القيمة السوقية

انخفضت القيمة السوقية للشركات البحرينية المساهمة العامة المدرجة في بورصة البحرين إلى 7.20 مليار دينار مقارنة بـ 8.33 مليار دينار في مطلع العام، مسجلة انخفاً بنسبة 13.54%. استحوذ قطاع البنوك على 48.38% من القيمة السوقية الإجمالية، تلاه قطاع الاستثمار بواقع 23.93%، الخدمات 15.23%، الصناعة 7.61%، الفنادق والسياحة 2.81%، والتأمين 2.04%. من جهة أخرى، سجل قطاع الفنادق والسياحة ارتفاعاً في القيمة السوقية مقارنة بمطلع العام بواقع 2.32%. أما القطاعات الأخرى فقد سجلت تراجعاً بنسب متفاوتة حيث سجل قطاع الخدمات تراجعاً بنسبة 2.59% تلاه قطاع البنوك التجارية 8.18%، التأمين 10.36%، تلاه الاستثمار 24.92%، فقطاع الصناعة الذي سجل بدوره التراجع الأعلى بنسبة 27.05%.

تطور القيمة السوقية لقطاعات السوق (مليون دينار)

القطاع	2015	2014	التغير (%)	الوزن النسبي (%)
البنوك التجارية	3,483.48	3,793.81	(8.18)	48.38
الاستثمار	1,723.04	2,295.08	(24.92)	23.93
الخدمات	1,096.38	1,125.57	(2.59)	15.23
الصناعة	547.91164	751.12	(27.05)	7.61
الفنادق والسياحة	202.19038	197.61	2.32	2.81
التأمين	146.90319	163.88	(10.36)	2.04
السوق	7,199.91	8,327.07	(13.54)	100

أداء الأسواق المالية العالمية

خلال عام 2015

(تتمة)

المؤشرات المالية

تباينت قطاعات البورصة من حيث المؤشرات المالية الأساسية، والجدول أدناه يعرض تطور المؤشرات المالية بنهاية 2015 مقارنة بعام 2014.

المؤشرات المالية الأساسية

البيان	مضاعف السهم (مرات)		ربح السهم %		السعر للقيمة الدفترية (مرات)	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015
البنوك التجارية	11.48	10.55	4.14	4.51	1.39	1.28
الاستثمار	9.43	6.88	3.72	4.93	0.72	0.56
التأمين	9.59	8.74	6.91	7.69	0.78	0.7
الخدمات	11.21	10.92	6.21	6.38	1.14	1.11
الصناعة	7.64	5.57	5.25	7.2	0.79	0.57
الفنادق والسياحة	10.51	10.63	4.33	4.23	0.92	0.94
السوق	10.30	8.85	4.47	5.16	1.01	0.88

الإيداع المركزي

بلغ إجمالي أسهم الشركات البحرينية المساهمة العامة المودعة في الإيداع المركزي 14,233 مليار سهم بنهاية 31 ديسمبر 2015، مشكّلة ما نسبته 47.90% من إجمالي الأسهم الصادرة والمدفوعة مقارنة بـ 13,787 مليار سهم في مطلع العام، مسجلة نمواً بنسبة 3.24%.

بلغت القيمة السوقية للشركات البحرينية المساهمة العامة المودعة في البورصة 3,973 مليار دينار بنهاية 31 ديسمبر 2015 مقارنة بـ 4,297 مليار دينار في مطلع العام، مسجلة تراجعاً بنسبة 7.54%.

بلغ عدد الجنسيات المسجلة في الإيداع المركزي 99 جنسية، بينما بلغ إجمالي المستثمرين في أسهم الشركات البحرينية المساهمة العامة ما مجموعه 32,108 مستثمر بنهاية 31 ديسمبر 2015 مقارنة بـ 31,031 مستثمر في مطلع العام، مسجلين نمواً بنسبة 3.47%.



بيانات أساسية لعامي

بيانات أساسية لعامي 2015-2014

مقارنة مؤشرات التداول

التغير %	التغير	2014	2015	
(13.54)	(1,127,160,479)	8,327,068,304	7,199,907,825	إجمالي القيمة السوقية (دينار)
(59.17)	(159,358,345)	269,332,880	109,974,535	قيمة الأسهم (دينار)
(54.27)	(611,887,861)	1,127,448,492	515,560,631	كمية الأسهم
(30.64)	(4,969)	16,217	11,248	عدد الصفقات
(1)	(2)	247	245	مجموع أيام التداول
(58.83)	(641,541)	1,090,417	448,876	المتوسط اليومي لقيمة الاسهم
(53.90)	(2,460,240)	4,564,569	2,104,329	المتوسط اليومي لكمية الاسهم
(30)	(20)	66	46	المتوسط اليومي لعدد الصفقات

أداء مؤشرات السوق

التغير (%)	التغير (نقطة)	2014	2015	مؤشر البحرين العام
(14.77)	(210.68)	1,426.57	1,215.89	نهاية الفترة
(0.75)	(11.15)	1,494.03	1,482.88	الاعلى
(4.68)	(58.45)	1,247.98	1,189.53	الادنى
مؤشر داوجونز البحرين				
(14.52)	(17.83)	122.80	104.97	نهاية الفترة
(2.76)	(3.60)	130.78	127.18	الاعلى
(5.06)	(5.60)	110.57	104.97	الادنى
مؤشر استيراد				
(14.48)	(217.77)	1,503.57	1,285.80	نهاية الفترة
2.21	33.91	1,535.72	1,569.63	الاعلى
(1.06)	(13.47)	1,272.39	1,258.92	الادنى

تطور مؤشر البحرين العام خلال عام 2015 (نقطة)



المؤشرات القطاعية	2014	2015	التغير (%)
مؤشر البحرين العام			
البنوك التجارية	2,721.17	2,461.82	(9.53)
الاستثمار	842.14	613.84	(27.11)
التأمين	1,844.71	1,653.62	(10.36)
الخدمات	1,385.97	1,361.73	(1.75)
الصناعة	830.93	606.13	(27.05)
الفنادق والسياحة	3,687.62	3,779.18	2.48

عدد الشركات المدرجة	2014	2015
مساهمة عامة	42	42
مقفلة	2	2
غير بحرينية	3	2
المجموع	47	46

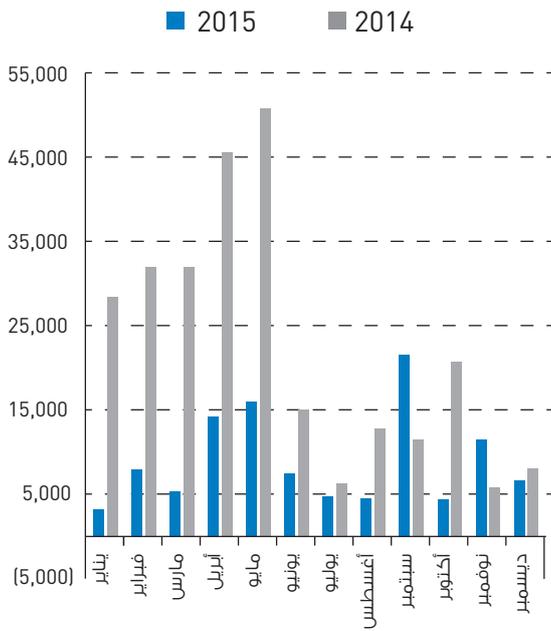
الاسهم الممتازة	2014	2015
	1	0

عدد السندات والصكوك المدرجة	2014	2015
السندات	4	6
الصكوك	4	6

عدد الصناديق	2014	2015
	21	19

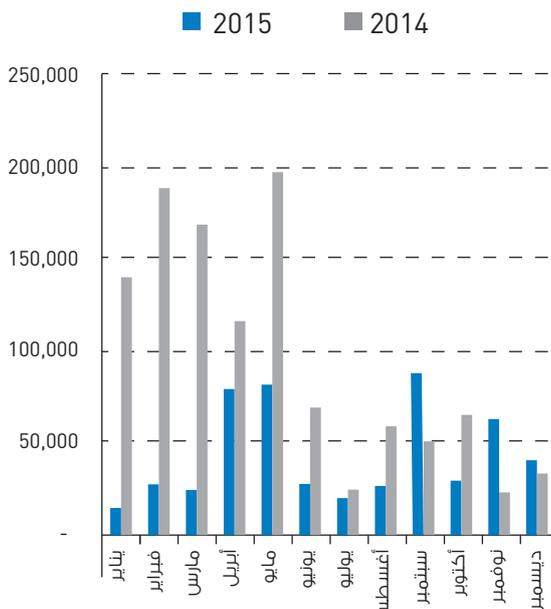
حركة تداول الاسهم

اجمالي قيمة الاسهم المتداولة (ألف دينار بحريني)



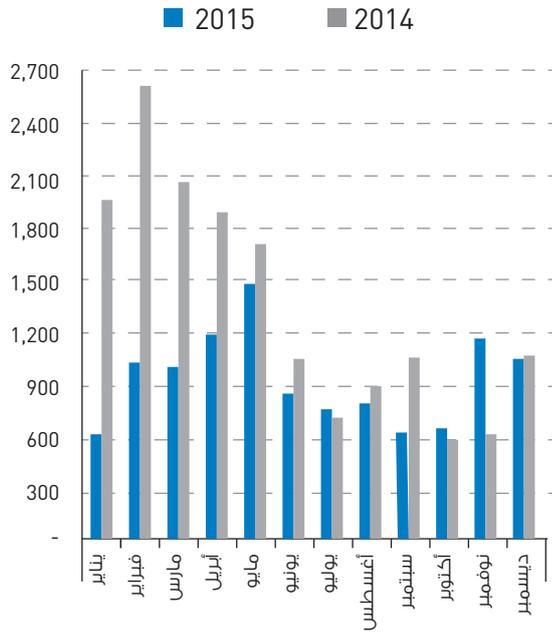
القيمة (الف دينار بحريني)	2014	2015	التغير (%)
يناير	28,485	3,532	(87.60)
فبراير	31,850	8,370	(73.72)
مارس	31,980	5,777	(81.93)
أبريل	45,468	14,571	(67.95)
مايو	50,566	15,931	(68.49)
يونيو	15,089	7,334	(51.40)
يوليو	6,575	4,946	(24.77)
أغسطس	13,008	4,957	(61.89)
سبتمبر	11,757	21,607	83.77
أكتوبر	20,608	4,559	(77.88)
نوفمبر	5,707	11,728	105.48
ديسمبر	8,241	6,663	(19.15)
السوق	269,333	109,975	(59.17)

اجمالي كمية الاسهم المتداولة (ألف سهم)



الكمية (الف سهم)	2014	2015	التغير (%)
يناير	140,116	14,277	(89.81)
فبراير	187,685	27,111	(85.56)
مارس	168,896	24,173	(85.69)
أبريل	114,685	78,892	(31.21)
مايو	197,940	80,681	(59.24)
يونيو	67,168	27,568	(58.96)
يوليو	25,118	19,287	(23.21)
أغسطس	57,647	25,721	(55.38)
سبتمبر	50,686	87,122	71.88
أكتوبر	64,278	28,456	(55.73)
نوفمبر	21,965	62,734	185.61
ديسمبر	31,266	39,539	26.46
السوق	1,127,448	515,561	(54.27)

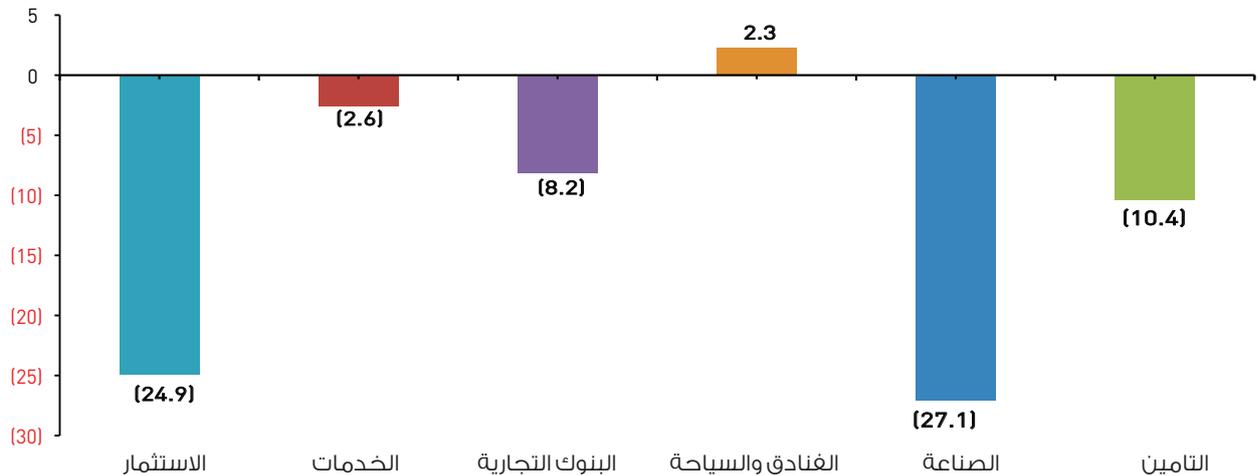
اجمالي عدد الصفقات



عدد الصفقات	2014	2015	التغير (%)
يناير	1,954	626	(67.96)
فبراير	2,615	1,029	(60.65)
مارس	2,070	1,005	(51.45)
أبريل	1,892	1,194	(36.89)
مايو	1,707	1,483	(13.12)
يونيو	1,050	866	(17.52)
يوليو	706	758	7.37
أغسطس	897	797	(11.15)
سبتمبر	1,069	626	(41.44)
أكتوبر	586	659	12.46
نوفمبر	609	1,169	91.95
ديسمبر	1,062	1,036	(2.45)
السوق	16,217	11,248	(30.64)

التغير %	2014	2015	القيمة السوقية (مليون دينار بحريني)
(8.2)	3,793.8	3,483.5	البنوك التجارية
(24.9)	2,295.1	1,723.0	الاستثمار
(10.4)	163.9	146.9	التأمين
(2.6)	1,125.6	1,096.4	الخدمات
(27.1)	751.1	547.9	الصناعة
2.3	197.6	202.2	الفنادق والسياحة
(13.5)	8,327.1	7,199.9	السوق

نمو القيمة السوقية في عام 2015 وفقا للقطاع (%)

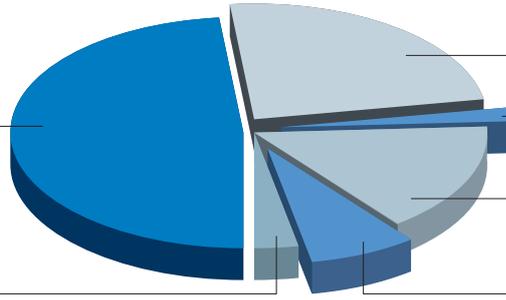


التوزيع النسبي للقيمة السوقية وفقا للقطاع

2015

48.4%
البنوك التجارية

2.8%
الفنادق والسياحة



23.9%
الاستثمار

2.0%
التأمين

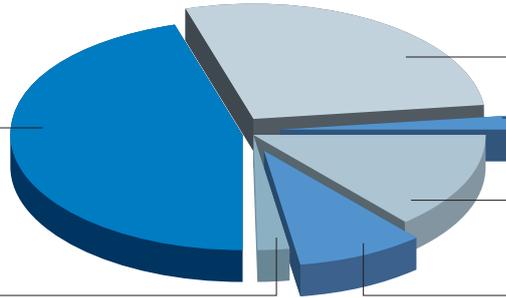
15.2%
الخدمات

7.6%
الصناعة

2014

45.6%
البنوك التجارية

2.4%
الفنادق والسياحة



27.6%
الاستثمار

2.0%
التأمين

13.5%
الخدمات

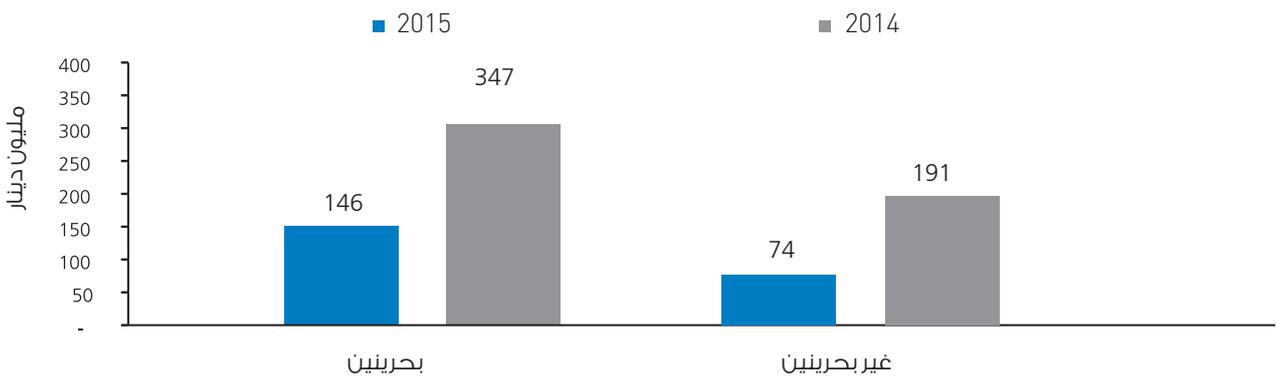
9.0%
الصناعة

التداولات من حيث الجنسية (بيع وشراء)

الكمية	2015	2014	التغير %
بحرينيون	677,600,013	1,455,186,677	(53.44)
غير بحرينيين	353,521,249	799,736,677	(55.80)
المجموع	1,031,121,262	2,254,923,354	(54.27)

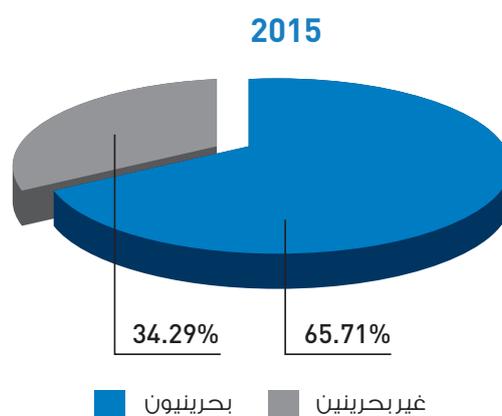
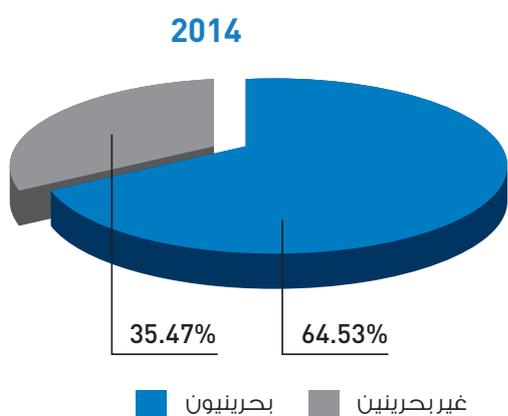
القيمة	2015	2014	التغير %
بحرينيون	146,410,882	347,180,242	(57.83)
غير بحرينيين	73,538,189	191,493,671	(61.60)
المجموع	219,949,071	538,673,913	(59.17)

قيمة التداول وفقا للجنسية - (دينار بحريني)



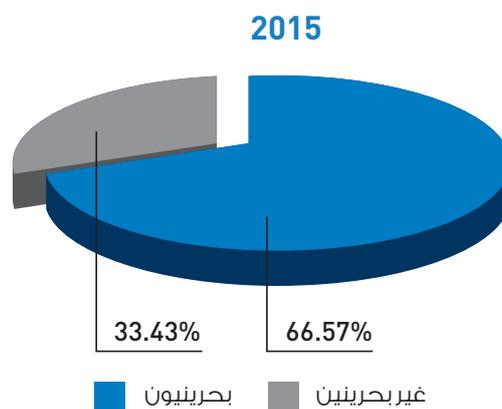
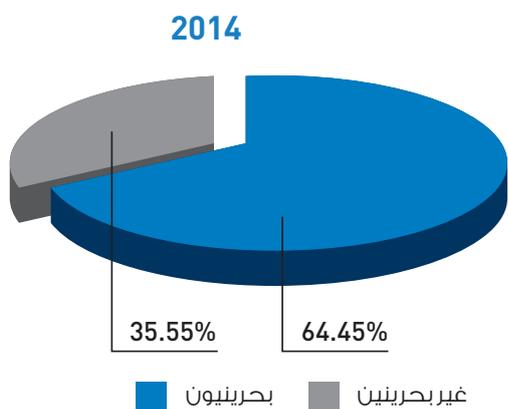
نسب التداولات من حيث الجنسية (الكمية بيع وشراء)

2014	2015	
64.53%	65.71%	بحرينيون
35.47%	34.29%	غير بحرينيين



نسب التداولات من حيث الجنسية (القيمة بيع وشراء)

2014	2015	
64.45%	66.57%	بحرينيون
35.55%	33.43%	غير بحرينيين





الأوراق والأدوات المالية المتداولة

الشركات المدرجة في بورصة البحرين :

قطاع البنوك التجارية

البنك الأهلي المتحد ش.م.ب.
مصرف السلاّم – البحرين ش.م.ب.
بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب.
بنك البحرين والكويت ش.م.ب.
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب.
بنك البحرين الوطني ش.م.ب.
بنك الاثمار ش.م.ب.

قطاع الاستثمار

مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.
إنوفست ش.م.ب.
المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب.
شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.
بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب.
شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب.
مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب.
المجموعة الخليجية للمال ش.م.ب.
بنك انفستكوروب ش.م.ب.
بنك طيب ش.م.ب.
بنك الخليج المتحد ش.م.ب.
الشركة الخليجية المتحدة للاستثمار ش.م.ب.

قطاع الخدمات

شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ش.م.ب.
شركة البحرين لمواقف السيارات ش.م.ب.
شركة البحرين للسينما ش.م.ب.
شركة مجمع البحرين للأسواق الحرة ش.م.ب.
بي إم إم أي ش.م.ب.
شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب.
مجموعة ترافكو ش.م.ب.
شركة ناس ش.م.ب.
عقارات السيف ش.م.ب.
زين البحرين ش.م.ب.

قطاع التأمين

شركة التأمين الأهلية ش.م.ب.
المجموعة العربية للتأمين ش.م.ب.
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب.
شركة البحرين الوطنية القابضة ش.م.ب.
شركة التكافل الدولية ش.م.ب.

قطاع الفنادق والسياحة

الشركة البحرينية للترفيه العائلي ش.م.ب.
مجموعة فنادق الخليج ش.م.ب.
شركة البحرين للسياحة ش.م.ب.
شركة بنادر للفنادق ش.م.ب.
شركة الفنادق الوطنية ش.م.ب.

قطاع الصناعة

شركة البحرين لمطاحن الدقيق ش.م.ب.
شركة دلمون للدواجن ش.م.ب.
المنيووم البحرين ش.م.ب.

الشركات المقفلة

شركة الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب (م)
الشركة المتحدة لصناعة الورق ش.م.ب (م)

الشركات غير البحرينية

بنك مسقط ش.م.ع.ع.
بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م.

الصناديق الاستثمارية المدرجة

صندوق حصص الاستثمار- البنك الاسلامي للتنمية (اسلامي)
صندوق سيكو للاوراق المالية المختارة
صندوق أسهم الخليج
صندوق سيكو للأسهم الخليجية
صندوق مكاسب للنمو العربي
صندوق دخل المكاسب
صندوق جلوبل القنص
صندوق جلوبل للشركات الخليجية الرائدة
صندوق القمة
صندوق الخليج العقاري
صندوق جلوبل للشركات المتعثرة
صندوق جلوبل للصناديق الإسلامية
صندوق جلوبل الخليجي الإسلامي
صندوق جلوبل للطاقة والبتروكيماويات والصناعات التحويلية
صندوق الوطني للأسهم الخليجية
صندوق الوطني للأسهم القطرية
صندوق سيكو المملكة للأسهم
صندوق المركز العربي
صندوق سيكو للاستثمار بأدوات الدخل الثابت

السندات والصكوك المدرجة

سندات تنمية حكومية إسمية - 2019
صكوك التأجير الإسلامية الحكومية - الإصدار السابع عشر
سندات تنمية حكومية إسمية - 2017
صكوك المشاركة الصادرة عن شركة دار صكوك
للاستثمار - 2010*
صكوك التأجير الإسلامية الحكومية - الإصدار التاسع عشر
سندات تنمية حكومية إسمية - 2016
صكوك التأجير الإسلامية الحكومية الإسمية - الإصدار 22
صكوك التأجير الإسلامية الحكومية الإسمية - الإصدار 21
صكوك التأجير الإسلامية الحكومية الإسمية - الإصدار 23
سندات تنمية حكومية إسمية - الإصدار التاسع
سندات تنمية حكومية إسمية - الإصدار الثامن
سندات تنمية حكومية إسمية - الإصدار العاشر

* الاستحقاق بتاريخ 26 أكتوبر 2010

الوسطاء والحافظ الأمين

شركات الوساطة

البنك الأهلي المتحد
شركة الأهلية بحرين ش.م.ب. (مفلة)
بنك البحرين والكويت ش.م.ب.
شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ب. (ر)
شركة مباشر للخدمات المالية ش.م.ب. (ر)
شركة الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب. (ر)
بنك الخليج المتحد ش.م.ب.
شركة الخليج للأوراق المالية ش.م.ب.

مكاتب الوساطة

مكتب عبدالله جعفر زين العابدين
مكتب ناصر عباس خسرو
مكتب يوسف حسن العجاي

مكاتب الحافظ الأمين

شركة سيكو لخدمات الصناديق الاستثمارية
الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية - البحرين
بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود
بنك ستاندرد تشارترد - البحرين
سي تي بنك - البحرين

رسوم التسجيل والاشتراك السنوي

الشركات المساهمة العامة

الشركات المقفلة المحلية

- رسم التسجيل*:
 - < 0.1% من رأس المال المدفوع بحد أقصى 15,000 دينار
وبحد أدنى 5,000 دينار.
 - رسم الاشتراك السنوي**:
 - < 0.025% من رأس مال الشركة المدفوع بحد أقصى 6,000 دينار وبتد أدنى 1,000 دينار بحريني.
- ### الصناديق الاستثمارية
- رسم التسجيل*: 300 دينار
 - رسم الاشتراك السنوي***: 250 دينار
- ### الأسهم الممتازة
- رسم التسجيل*:
 - < 0.13% على أول 10 مليون دينار فأقل من رأس مال الشركة المدفوع و بحد أدنى 5,000 دينار بحريني.
 - < 0.07% على المبالغ التي تزيد على 10 مليون لغاية 50 مليون دينار.
 - < 0.035% على المبالغ التي تزيد على 50 مليون دينار .
 - < الحد الأقصى لمجموع الرسوم ضمن الشرائح الثلاث هو 80,000 دينار .
 - رسم التسوية والتفاس:
 - < 0.0125% من رأس المال المدفوع لأول 15 مليون دينار بحريني وبتد أدنى 1,000 دينار بحريني.
 - < 0.00625% من رأس المال المدفوع للمبالغ التي تزيد عن 15 مليون دينار بحريني. على أن يكون الحد الأقصى لرسوم الإيداع المركزي 4,000 دينار بحريني

الشركات المساهمة غير البحرينية

- رسم التسجيل*:
 - < 0.1% من رأس المال المدفوع بحد أقصى 5,000 دينار
وبحد أدنى 2,000 دينار.
- رسم الاشتراك السنوي**:
 - < 15% من رسم الاشتراك السنوي للشركات المساهمة العامة البحرينية بحد أقصى 12,000 دينار
وبحد أدنى 2,000 دينار.



الدلائل الأفراد

- رسم العضوية*: 500 دينار
- رسم الاشتراك السنوي*: 250 دينار

شركات الوساطة

- رسم العضوية*: 1,000 دينار
- رسم الاشتراك السنوي*: 500 دينار

• خدمة الحافظ الأمين

- رسم العضوية*: 1,000 دينار
 - رسم الاشتراك السنوي*: 500 دينار
- جميع المبالغ أعلاه بالدينار البحريني.

* رسوم التسجيل تدفع مرة واحدة.

** بالنسبة للشركات فقط فإنه يؤخذ في الاعتبار بان الفترة المالية المتبقية من السنة المالية التي يتم فيها تسجيل الشركة يتم على أساس شهري.

السندات والصكوك

- الحكومية:
- < رسم التسجيل*: 1,500 دينار
- < رسم الإشتراك**: 2,000 دينار
- الخاصة/غير البحرينية:
- < رسم التسجيل*: 0.05% على قيمة الإصدار بحد أدنى 2,000 دينار وحد أقصى 5,000 دينار.
- < رسم الإشتراك**: 2,000 دينار

الورنتس (عملات)

- رسم التسجيل*: 250 دينار
- رسم الاشتراك السنوي: لا يوجد.

مكاتب التحويل

- رسم العضوية*: 500 دينار
- رسم الاشتراك السنوي*: 1,000 دينار

تقرير حوكمة بورصة البحرين 2015

سياسة البورصة فيما يتعلق بحوكمة الشركات

تسعى بورصة البحرين إلى تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة على نحو فعال وفقاً للتشريعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة انطلاقاً من مسؤولية مجلس الإدارة في الرقابة والإشراف وتعزيز الالتزام بمتطلبات الحوكمة بما يساهم في رفع مستوى أداء البورصة وبالتالي تعزيز كفاءة سوق رأس المال وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

إن تطبيق أفضل معايير الحوكمة من أولويات بورصة البحرين لما للحوكمة من دور أساسي في بناء ثقة المستثمرين عن طريق تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية وحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة وبالتالي المساهمة في تعزيز المركز المالي لمملكة البحرين.

بيانات الشركة والمساهم

تأسست بورصة البحرين كشركة مساهمة بحرينية مغلقة بموجب مرسوم رقم (60) لسنة 2010 لتحل محل سوق البحرين للأوراق المالية الذي تأسس عام 1987، وهي مرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي ومملوكة بالكامل لحكومة مملكة البحرين.

تخضع البورصة لقانون مصرف البحرين المركزي، قطاع سوق رأس المال والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي المجلد السادس – أسواق المال، قانون الشركات التجارية واللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية.

حدد رأس مال الشركة المصرح به بمبلغ عشرة ملايين دينار بحريني، موزعاً على عشرة ملايين سهم، القيمة الاسمية للسهم الواحد دينار بحريني، وحدد رأس المال الصادر والمدفوع بمبلغ مليوني دينار بحريني موزعاً على مليوني سهم.

وقد تم تعيين وزير المالية للقيام باختصاصات المساهم في شركة بورصة البحرين وفقاً للمرسوم رقم (41) لسنة 2012 الصادر بتاريخ 26 ابريل 2012.

بيانات مجلس الإدارة:

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة بورصة البحرين من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على أحد عشر عضواً يتم تعيينهم بقرار من مجلس التنمية الاقتصادية وبموافقة من مصرف البحرين المركزي وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي.

يضم مجلس الإدارة الحالي للبورصة تسعة أعضاء تم تعيينهم بموجب قرار مجلس التنمية الاقتصادية رقم 2 لسنة 2014 ومدة عضويتهم في المجلس ثلاث سنوات بدأت من تاريخ 27 مارس 2014.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

- يكون لدى جميع أعضاء مجلس إدارة البورصة المفهوم الشامل لجميع مهام ومسؤوليات المجلس التي يتضمنها " قانون الشركات التجارية بمملكة البحرين " ، وأي قوانين وتشريعات أخرى، ومتابعة أي تحديثات قد تطرأ عليها من وقت لآخر وعلى وجه الخصوص:-
- دور المجلس تجاه الإدارة التنفيذية للبورصة ((وهم من يقوم المجلس بتعيينهم والإشراف عليهم)).
- مسؤولية أعضاء المجلس في إظهار الإخلاص والأمانة تجاه البورصة والمساهمة.
- مهام ومسؤوليات المجلس بما فيها الواردة في النظام الأساسي وتشمل ولا تنحصر على:-
 - 1 - الأداء العام للبورصة وفق الخطة الاستراتيجية التي تم تحديدها.
 - 2 - التحقق من إعداد البيانات المالية وأنها أعدت بالشكل الصحيح الذي يعكس الوضع المالي الحقيقي للبورصة.
 - 3 - مراقبة أداء الإدارة التنفيذية.
 - 4 - التحقق من عدم وجود أي نوع من تضارب المصالح ومنع أي تعاملات تتعلق بذلك.
 - 5 - تحديد ومراقبة تعويضات ومكافآت الإدارة التنفيذية في البورصة.
 - 6 - تعديل تعويضات ومكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية وأعضاء المجلس بما يتناسب مع مصلحة البورصة.
 - 7 - التأكد من سلامة وصحة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما فيها استقلالية التدقيق، ومن وجود أنظمة الرقابة الداخلية الضرورية، وعلى وجه التحديد أنظمة إدارة المخاطر، وأنظمة رقابة للأموال المالية وعمليات البورصة ونظام التحقق من الالتزام بالقوانين والمعايير ذات الصلة.

تقرير حوكمة بورصة البحرين 2015

(تتمة)

- 8 - متابعة الواجبات التي على البورصة الالتزام والإيفاء بها، بما فيها ((ولا تنحصر على)) المواضيع المتعلقة بمتطلبات الإدراج والمتعلقة بالإفصاح، ونشر المعلومات التي لها تأثير مباشر على أسعار أسهم الشركات المدرجة في البورصة، بالإضافة إلى منع حدوث أي تعاملات قد تحدث نتيجة سوء استغلال المعلومات.
 - 9 - الالتزام بجميع المستندات التي تم بناءً عليها تأسيس البورصة بما فيها ((ولا تنحصر على)) عقد التأسيس والنظام الاساسي للبورصة وجميع اللوائح والمراسيم والقرارات ذات العلاقة.
 - 10 - الموافقة على الرسوم بشكل عام بما فيها رسوم الاشتراك والعمولات والمبالغ الجزائية سواء أ كانت تتعلق بالأمور الإدارية أو بعمليات البورصة.
 - 11 - وضع النظم واللوائح اللازمة لتنظيم العمل بالشركة وإدارة اعمال الشركة وتعيين وفصل المديرين والرئيس التنفيذي والموظفين وتحديد واجباتهم ورواتبهم وتحديد الضمانات التي يقدمونها، عند الضرورة، وشراء وبيع المنقولات والأموال والحقوق والامتيازات سواءً منقولة أو ثابتة، والاستئجار والتفويض بسحب الأموال والضمانات المملوكة للشركة وتحويلها وبيعها، والتفويض باتخاذ الإجراءات القانونية لحماية مصالح الشركة أمام المحاكم، كمدعي أو مدعي عليه، وحذف قيمة الموجودات، وإنهاء الامتيازات، سواء بمقابل أم بغير مقابل، واتخاذ القرارات حول كيفية استخدام أموال الشركة، وتحديد وتوقيع الغرامات والجزاءات على مخالفات الأعضاء والشركات المدرجة أوراقها المالية في البورصة.
- يتحمل أعضاء مجلس الإدارة، مجتمعين أو منفردين، مسئولية القيام بهذه المهام والمسئوليات، ومع أنه يجوز للمجلس تفويض اللجان للقيام بمهام معينة، إلا أنه لا يجوز له تفويض مهمة ضمان وجود إطار كافي وفعال وشامل وشفاف لحوكمة الشركة.

المعاملات التي تحتاج لموافقة مجلس الإدارة

تحدد الأنظمة واللوائح والسياسات ودليل سياسات الحوكمة للبورصة وملاحظه المعاملات المالية وغيرها التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة وتشمل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة.

لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساندة المجلس في تنفيذ مسؤولياته، وتشمل هذه اللجان اللجنة التنفيذية والترشيح والمكافآت ولجنة التدقيق والمخاطر والحوكمة.

تم دمج اللجنة التنفيذية ولجنة الترشيح ولجنة المكافآت بلجنة واحدة تسمى اللجنة التنفيذية والترشيح والمكافآت، كما تم دمج لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الحوكمة بلجنة واحدة تسمى لجنة التدقيق والمخاطر والحوكمة بناءً على موافقة مصرف البحرين المركزي. خلال مارس 2015 تم تشكيل لجنة الحوكمة بشكل مستقل عن لجنة التدقيق والمخاطر.

اللجنة التنفيذية والترشيح والمكافآت

نبذة عن شروط المرجعية والمهام والمسؤوليات	الأعضاء
<ul style="list-style-type: none"> • يعين مجلس الإدارة أعضاء اللجنة بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بالتزامن مع مدة مجلس الإدارة. 	<p>أفنان راشد الزباني رئيس اللجنة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • ينتخب الرئيس من بين أعضاء اللجنة، على أن يكون مستقل وذلك في أول اجتماع يعقد بعد تعيين الأعضاء، ويكون غالبية الأعضاء مستقلين وغير تنفيذيين. • يكون النصاب القانوني بحضور ما لا يقل عن أغلبية الأعضاء على أن يكون الرئيس أو نائب الرئيس من ضمنهم. 	<p>أيمن توفيق المؤيد نائب رئيس اللجنة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الحد الأدنى للاجتماعات اربعة اجتماعات سنوياً. 	<p>رنا إبراهيم فقيهي عضو اللجنة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/ الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة ولجانه. 	<p>ياسر إبراهيم حميدان عضو اللجنة</p>
<p>موجز الصلاحيات: اقتراح الطرق والوسائل الخاصة بتطوير بورصة البحرين وتكليف الإدارة التنفيذية بإعداد الدراسات والتقارير الخاصة بالبورصة و ترشيح الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتوصية بهم إلى مجلس الإدارة و مراجعة سياسات البورصة المتعلقة بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.</p>	<p>مروان خالد طبارة عضو اللجنة</p>

تقرير حوكمة بورصة البحرين 2015

(تتمة)

لجنة التدقيق والمخاطر

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية والمهام والمسؤوليات
محمد أحمد حسن رئيس اللجنة	<ul style="list-style-type: none"> • يعين مجلس الإدارة أعضاء اللجنة بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بالتزامن مع مدة مجلس الإدارة.
نبيل خالد كانو نائب رئيس اللجنة	<ul style="list-style-type: none"> • ينتخب الرئيس من بين أعضاء اللجنة، على أن يكون مستقل وذلك في أول اجتماع يعقد بعد تعيين الأعضاء، ويكون غالبية الأعضاء مستقلين. • يكون النصاب القانوني بحضور ما لا يقل عن أغلبية الأعضاء على أن يكون الرئيس أو نائب الرئيس من ضمنهم.
فؤاد عبدالرحمن راشد عضو اللجنة	<ul style="list-style-type: none"> • الحد الأدنى للاجتماعات اربعة اجتماعات سنوياً. • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/ الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة ولجانه. <p>موجز الصلاحيات: الإشراف على برنامج التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية وأداء التدقيق الخارجي والتحقق من الالتزام بالمتطلبات التشريعية والقانونية، الإشراف على إدارة المخاطر ومراجعة سياسات واستراتيجية إدارة المخاطر والالتزام.</p>

لجنة الحوكمة

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية والمهام والمسؤوليات
أيمن توفيق المؤيد رئيس اللجنة	<ul style="list-style-type: none"> • يعين مجلس الإدارة أعضاء اللجنة بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بالتزامن مع مدة مجلس الإدارة.
ياسر إبراهيم حميدان نائب رئيس اللجنة	<ul style="list-style-type: none"> • ينتخب الرئيس من بين أعضاء اللجنة وذلك في أول اجتماع يعقد بعد تعيين الأعضاء. • يكون النصاب القانوني بحضور ما لا يقل عن أغلبية الأعضاء على أن يكون الرئيس أو نائب الرئيس من ضمنهم.
فؤاد عبدالرحمن راشد عضو اللجنة	<ul style="list-style-type: none"> • الحد الأدنى للاجتماعات اجتماعين سنوياً. • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/ الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة ولجانه. <p>موجز الصلاحيات: الإشراف على تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة في البورصة ومراجعة التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية بخصوص حوكمة الشركات.</p>

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بقرار من المساهم بموجب النظام الأساسي للبورصة وقانون الشركات التجارية. ويتم توزيع المكافآت على أعضاء المجلس وفقاً لسياسات توزيع المكافآت المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بذلك.

ولم يتم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2015.

مكافأة أعضاء الإدارة التنفيذية

الأجور الثابتة والمتغيرة

بلغ إجمالي مكافأة أعضاء الإدارة التنفيذية في عام 2015 مبلغاً وقدره 92,899 دينار بحريني، ويتضمن هذا المبلغ الراتب الأساسي والبدلات الثابتة، ومكافأة الأداء المتغيرة والمرتبطة بأداء عام 2015.

تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان

يتم تقييم أداء المجلس واللجان ذاتياً من خلال مراجعة المهام والمسؤوليات ومستويات الإنجاز للخطط والبرامج لتطوير أداء البورصة، وفقاً لسياسة وآلية تقييم أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة.

قواعد السلوك المهني

تم إصدار قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم البورصة وتعزز الالتزام بأنظمة وإجراءات العمل والقوانين واللوائح وتجنب تعارض المصالح الشخصية مع مصالح البورصة وغيرها من المبادئ الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة وقواعد السلوك المهني الخاصة بالموظفين والتي يجب على الجميع الالتزام بها لتطبيق أفضل الممارسات المهنية والنزاهة في تعاملهم مع كافة الأطراف ذات العلاقة وبالتالي ترسيخ الثقة لدى المتعاملين مع البورصة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

في إطار سعي البورصة لتحقيق مستوى متقدم من النزاهة المهنية والمساءلة، فقد تم اعتماد سياسة الإبلاغ عن المخالفات في دليل سياسات حوكمة البورصة، وتم اعتماد السياسات والإجراءات والآليات اللازمة للحفاظ على أعلى مستويات المهنية في تنفيذ عمليات البورصة، وترسيخ الثقة بين البورصة وكافة المتعاملين من خلال تشجيع الموظفين بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أعمال غير قانونية وتطبيق إجراءات فعالة فيما يخص مبدأي المساءلة والمحاسبة ومن ثم تعزيز معايير الأمانة والنزاهة في كافة أنشطة البورصة المختلفة.

وتوفر السياسات والإجراءات والآليات الحماية اللازمة للموظفين الذين يقومون بالإبلاغ عن المخالفات مع ضمان السرية التامة. إن مسؤولية الإشراف على تطبيق هذه السياسة والإجراءات من مسؤوليات لجنة التحقيق والمخاطر بشكل مباشر ومن ثم تحويلها إلى الجهة صاحبة الاختصاص ومباشرة التحقيق بها.

تقرير حوكمة بورصة البحرين 2015

(تتمة)

سياسة تعاملات الأشخاص المطلعين

تطبق البورصة سياسة تعاملات الأشخاص المطلعين على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البورصة والإجراءات التطبيقية لضمان تحقيق عدالة وسلامة التداول في سوق راس المال وتعزيز معايير الشفافية والوضوح في مثل هذه التعاملات.

الالتزام و مكافحة غسيل الأموال

تهدف وظيفة الالتزام إلى حماية البورصة من مخاطر مخالفة القوانين والضوابط الرقابية التي تحكم عمل البورصة الصادرة عن الجهات التشريعية والرقابية وبالتالي المساعدة في إدارة الحد من المخاطر الناجمة عن عدم الالتزام بالقوانين والقواعد واللوائح.

وفي إطار القيام بهذا الدور، تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بالإشراف على عملية الالتزام ومتابعة تطبيق تعليمات الجهات الرقابية الداخلية والخارجية عن طريق مراجعة التقارير الدورية الخاصة بالالتزام بالإضافة إلى متابعة التزام البورصة بتطبيق ومتابعة سياسة وإجراءات مكافحة غسيل الأموال وتقوم لجنة الحوكمة بالتأكد من الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يخص متطلبات الإفصاح والشفافية.

تضارب المصالح

لا يجوز لأي عضو بمجلس الإدارة أن يصوت لأي اتفاق أو ترتيب أو أي اقتراح آخر يكون له فيه مصلحة شخصية.

وعلى أي عضو أن يعلن للمجلس عن مصلحته الشخصية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، في أي معاملة أو عقد أو أي مقترحات لحساب البورصة، ويتم تسجيل هذا الإعلان في محضر الاجتماع.

ويحظر على هذا العضو الاشتراك في أية مداولات أو تصويت على القرارات التي تتعلق بهذا الصدد.



الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة

تم تحديد الأعضاء المستقلين والأعضاء الغير مستقلين في مجلس إدارة البورصة في اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ 28 ديسمبر 2015.

يوسف عبدالله حمود			
رئيس مجلس الإدارة		انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 6 فبراير 2011 (عضو غير مستقل وغير تنفيذي)	
شهادة برنامج العلوم التنفيذية من جامعة هارفرد كندي-الأردن، شهادة برنامج تطوير تنفيذي الخليج من جامعة داردن-فرجينيا، دبلوم تخطيط وتقييم المشاريع من جامعة ستراثكلويد-سكوتلندا، بكالوريوس في التخطيط الاقتصادي من جامعة حلب-سوريا.			
الخبرة: أكثر من 36 عام في القطاع الحكومي الاقتصادي.			
العضوية	اسم الشركة	البلد	
1	عضو مجلس الإدارة	احتياطي الأجيال القادمة	البحرين
2	عضو مجلس الإدارة	مصرف البحرين المركزي	البحرين
3	عضو مجلس الإدارة	الهيئة الوطنية للنفط والغاز	البحرين
4	عضو مجلس الإدارة	الشركة القابضة للنفط والغاز	البحرين
5	نائب رئيس مجلس الإدارة	الشركة العربية للاستثمار	السعودية

مروان خالد طيارة			
نائب رئيس مجلس الإدارة		انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 6 فبراير 2011 (عضو مستقل وغير تنفيذي)	
عضو اللجنة التنفيذية والترشيح والمكافآت			
ماجستير في الإدارة الهندسية، بكالوريوس في علوم الهندسة، تخصص الهندسة الالكترونية، بكالوريوس في الاقتصاد، جامعة دوك، الولايات المتحدة الأمريكية.			
الخبرة: أكثر من 4 أعوام في القطاع المصرفي وأكثر من 13 عام في مجال الاستشارات.			
العضوية	اسم الشركة	البلد	
1	العضو المنتدب	شركة ستراتم	البحرين
2	عضو مجلس الإدارة	شركة انشوربون	البحرين
3	عضو مجلس الإدارة	شركة بيتروجينيرا	البحرين
4	عضو مجلس الإدارة	شركة بارك بليس	البحرين
5	عضو مجلس الإدارة	شركة فياكلود	البحرين
6	عضو مجلس الإدارة	شركة فياكلود القابضة	البحرين
7	عضو مجلس الإدارة	شركة فياكلود الأردن	الأردن
8	عضو مجلس الإدارة	شركة فياكلود مسقط	عمان
9	عضو مجلس الإدارة	شركة دولاب القابضة	البحرين
10	عضو مجلس الإدارة	شركة مطاحن الدقيق	البحرين

تقرير حوكمة بورصة البحرين 2015

(تتمة)

أفنان راشد الزياني			
عضو مجلس الإدارة رئيس اللجنة التنفيذية والترشيح والمكافآت		انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة في 6 فبراير 2011 (عضو مستقل وغير تنفيذي)	
بكالوريوس في تكنولوجيا صناعة الغذاء من جامعة تكساس التقنية- الولايات المتحدة الأمريكية، تخصص تكنولوجيا الغذاء والتغذية من الجامعة الأمريكية- بيروت. الخبرة: أكثر من 34 عاماً في قطاع إدارة الأعمال.			
العضوية	اسم الشركة	البلد	
1	مالك	شركة الزياني للخدمات التجارية ش.ش.و	البحرين
2	مالك	شركة الزياني للمصاعد ش.ش.و	البحرين
3	عضو مجلس الإدارة	شركة البحرين لمطاحن الدقيق	البحرين
4	عضو مجلس الإدارة	غرفة تجارة وصناعة البحرين	البحرين
5	مالك مؤسسة الفرد الواحد	أفنان للإنتاج الفني	البحرين
6	مالك مؤسسة الفرد الواحد	أفنان للإعلان والتصميم	البحرين
7	مالك	داليا للاستثمارات	البحرين
8	عضو مجلس إدارة وشريك	مغسلة مارتينايزنك	البحرين

محمد أحمد حسن			
عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة التدقيق والمخاطر		انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 6 فبراير 2011 (عضو غير مستقل وغير تنفيذي)	
بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الرياض الخبرة: أكثر من 36 عاماً في القطاع الحكومي من ضمنها 11 عاماً في مجال التدقيق.			
العضوية	اسم الشركة	البلد	
1	لا توجد أي عضوية في مجالس إدارة شركات أخرى		

ياسر ابراهيم حميدان			
عضو مجلس الإدارة نائب رئيس لجنة الحوكمة عضو اللجنة التنفيذية والترشيح والمكافآت		انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 6 فبراير 2011 (عضو مستقل وغير تنفيذي)	
بكالوريوس علوم، تخصص المالية من جامعة ليهاي في بنسلفانيا الخبرة: أكثر من 21 عام في إدارة الاستثمارات في القطاع المصرفي.			
العضوية	اسم الشركة	البلد	
1	لا توجد أي عضوية في مجالس إدارة شركات أخرى		

رنا إبراهيم فقيهي

عضو مجلس الإدارة
عضو اللجنة التنفيذية والترشيح والمكافآت
انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة في 6 فبراير 2011
(عضو غير مستقل وغير تنفيذي)

ماجستير في إدارة الأعمال الدولية من المملكة المتحدة.
الخبرة: ما يقارب 13 عام في القطاع الحكومي والاقتصادي.

العضوية	اسم الشركة	البلد
1	بنك الإسكان	البحرين
2	تمكين	البحرين

نبيل خالد كانو

عضو مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة التدقيق والمخاطر
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 6 فبراير 2011
(عضو مستقل وغير تنفيذي)

بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة سانت إدواردز- الولايات المتحدة الأمريكية.
الخبرة: أكثر من 18 عام في قطاعي الاستثمار والسياحة.

العضوية	اسم الشركة	البلد
1	شركة يوسف بن أحمد كانو	البحرين
2	شركة يوسف بن أحمد كانو	السعودية
3	شركة كانو والشبراوي	مصر
4	بنك الإمارات	البحرين
5	غرفة تجارة وصناعة البحرين	البحرين
6	خدمات مطار البحرين	البحرين

أيمن توفيق المؤيد

عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة الحوكمة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية والترشيح والمكافآت
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 27 مارس 2014
(عضو مستقل وغير تنفيذي)

ماجستير MBA من جامعة كامبرج وبكالوريوس في القانون من جامعة كنت.
الخبرة: محامي ومحكم ومستشار استراتيجي - 13 عام.

العضوية	اسم الشركة	البلد
1	المؤيد الغابضة وشركاتها	البحرين
2	المؤيد شامبرز وشركاتها	البحرين
3	كوكا كولا البحرين	البحرين

تقرير حوكمة بورصة البحرين 2015

(تتمة)

فؤاد عبدالرحمن راشد	
عضو مجلس الإدارة عضو لجنة التدقيق والمخاطر عضو لجنة الحوكمة	انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 27 مارس 2014 (عضو مستقل وغير تنفيذي)
شهادة برنامج تطوير تنفيذي الخليج من جامعة داردن - فيرجينيا، دبلوم تجارة كلية الخليج. الخبرة: ما يقارب 35 عام في قطاع سوق رأس المال وشركات الوساطة منها قرابة 11 عام رئيس تنفيذي لبورصة البحرين.	
العضوية	اسم الشركة
1	لا توجد أي عضوية في مجالس إدارة شركات أخرى

اجتماعات مجلس الإدارة واللجان وسجل الحضور

اجتماعات مجلس الإدارة

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بصورة دورية منتظمة حسب ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للبورصة وذلك بناءً على دعوة رئيس مجلس الإدارة، أو استجابة لطلب اثنين من الأعضاء.

وقد عقد المجلس خلال العام 2015 ستة اجتماعات برئاسة رئيس مجلس الإدارة حيث حضر رئيس المجلس وتولى رئاسة جميع الجلسات. ويبين الجدول أدناه سجل الحضور للاجتماعات التي عقدها المجلس ولجانه في تلك الفترة.

(2015/6)	(2015/5)	(2015/4)	(2015/3)	(2015/2)	(2015/1)	أعضاء مجلس إدارة بورصة البحرين	
28 ديسمبر 2015	9 نوفمبر 2015	29 أكتوبر 2015	15 يونيو 2015	16 مارس 2015	16 فبراير 2015		
√	√	√	√	√	√	رئيس مجلس الإدارة	يوسف عبدالله حمود
√	√	√	√	√	√	نائب رئيس مجلس الإدارة	مروان خالد طبارة
√	√	√	-	-	√	عضو مجلس الإدارة	أفنان راشد الزباني
√	√	√	√	√	-	عضو مجلس الإدارة	محمد أحمد حسن
√	√	√	√	√	√	عضو مجلس الإدارة	ياسر إبراهيم حميدان
√	√	-	√	√	√	عضو مجلس الإدارة	رنا إبراهيم فقيهي
-	√	√	-	√	-	عضو مجلس الإدارة	نبيل خالد كانو
√	√*	√	√	√*	-	عضو مجلس الإدارة	أيمن توفيق المؤيد
√	√	√	√	√	√	عضو مجلس الإدارة	فؤاد عبدالرحمن راشد

* المشاركة عن طريق الهاتف

اجتماعات اللجنة التنفيذية والترشيح والمكافآت

(2015/7)	(2015/6)	(2015/5)	(2015/4)	(2015/3)	(2015/2)	(2015/1)	أعضاء اللجنة التنفيذية والترشيح والمكافآت	
20 ديسمبر 2015	13 أكتوبر 2015	4 يونيو 2015	18 مايو 2015	1 أبريل 2015	28 يناير 2015	18 يناير 2015		
√	√	√	-	√	√	√	رئيس اللجنة	أفنان راشد الزياتي
√	√	-	√	√	-	-	نائب رئيس اللجنة	أيمن توفيق المؤيد
√	√	√	√	√	√	√	عضو اللجنة	مروان خالد طيارة
√	√	√	√	√	√	√	عضو اللجنة	ياسر إبراهيم حميدان
-	-	-	√	√	-	√	عضو اللجنة	رنا إبراهيم فقيهي

اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر

44 (2015/7)	43 (2015/6)	42 (2015/5)	41 (2015/4)	40 (2015/3)	39 (2015/2)	38 (2015/1)	أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر	
13 ديسمبر 2015	8 نوفمبر 2015	29 يوليو 2015	29 يونيو 2015	25 مايو 2015	10 مارس 2015	2 مارس 2015		
√	√	√	√	√	√	√	رئيس اللجنة	محمد أحمد حسن
-	-	-	-	√	-	√	نائب رئيس اللجنة	نبيل خالد كاتو
√	√	√	√	√	√	√	عضو اللجنة	فؤاد عبدالرحمن راشد

اجتماعات لجنة الحوكمة

(2015/5)	(2015/4)	(2015/3)	(2015/2)	(2015/1)	أعضاء لجنة الحوكمة	
11 نوفمبر 2015	9 يونيو 2015	4 يونيو 2015	7 مايو 2015	2 أبريل 2015		
√	√	-	√	√	رئيس اللجنة	أيمن توفيق المؤيد
√	√	√	√	√	نائب رئيس اللجنة	ياسر إبراهيم حميدان
√	-	√	√	√	عضو اللجنة	فؤاد عبدالرحمن راشد

تقرير حوكمة بورصة البحرين 2015

(تتمة)

مدققي الحسابات

عين المساهم (معالي وزير المالية) شركة إيرنست آند يونغ كمدقق خارجي لحسابات البورصة للعام 2015.

تطبيق مبدأ الالتزام أو التوضيح:

قائمة المبادئ الغير مطبقة أو المطبقة جزئياً

المبدأ	التوضيح
1	يجب أن تكون لدى الشركة اتفاقية تعيين مكتوبة بين الشركة وكل واحد من أعضاء مجلس الإدارة.
2	يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين.
3	يقوم المجلس بمراجعة مدى استقلالية كل واحد من الأعضاء مرة في السنة على الأقل.
4	يجب أن يقوم المجلس بتقييم أدائه وأداء جميع اللجان وجميع الأعضاء مرة واحدة في السنة على الأقل. (مطبق جزئياً)
5	على المجلس أن يقوم بتشكيل لجنة تدقيق مكونة من ثلاثة أعضاء على الأقل تكون غالبيتهم من الأعضاء المستقلين بالمجلس بما فيهم رئيس اللجنة.
6	يجب على رئيس المجلس التأكد من أن جميع الأعضاء الجدد يحصلون على دورة تعريفية رسمية مصممة خصيصاً لضمان مساهمة فاعلة في المجلس من قبل الأعضاء من بداية فترة عضويتهم. (تتم بشكل غير رسمي)
7	يجب أن تقوم لجنة الترشيح بالإشراف على أنشطة تدريب أعضاء المجلس المتعلقة بمواضيع حوكمة الشركات. (مطبق جزئياً)
8	عقد الجمعية العامة للبورصة.
9	الاتصال مع المساهم.

سيتم تطبيق المبدأ.

البيانات المالية



فهرس

50	تقرير مدقق الحسابات المستقل
52	بيان المركز المالي
54	بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
55	بيان التغييرات في حقوق الملكية
56	بيان التدفقات النقدية
57	إيضاحات حول البيانات المالية

فهرس



تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير حول القوائم المالية

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لبورصة البحرين ش.م.ب. (مقفلة) ("البورصة") والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015، وقوائم الدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في الحقوق للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظم الرقابة الداخلية التي يراها مجلس الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء.

مسئولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تتطلب هذه المعايير منا الالتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول فعالية نظم الرقابة الداخلية للبورصة. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجراها مجلس الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لإبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.



الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبورصة كما في 31 ديسمبر 2015 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

مقرة توكيدية

دون التحفظ على رأينا، نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح 2.2 حول القوائم المالية الذي يوضح بأن مجلس الإدارة قد سحب القوائم المالية للبورصة الصادرة في وقت سابق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، والتي أصدرنا بشأنها رأي تدقيق غير متحفظ بتاريخ 7 مارس 2016.

تقرير التدقيق هذا حول القوائم المالية المعاد إصدارها هو لإحتساب تأثير استرجاع أتعاب حضور اجتماعات مجلس الإدارة البالغة 72 ألف دينار بحريني. كما نلفت انتباهكم بأن إجراءات التدقيق التي قمنا بها على الأحداث اللاحقة تقتصر فقط على تعديل القوائم المالية للمسألة الموضحة في إيضاح 2.2 حول هذه القوائم المالية المعاد إصدارها.

أمور أخرى

تم تدقيق القوائم المالية للبورصة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 من قبل مدقق آخر والذي أبدى في تقرير تدقيقه المؤرخ في 16 مارس 2015 عن رأي غير متحفظ على تلك القوائم المالية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 6)، نفيد بأن البورصة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية تتفق مع تلك السجلات وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية.

وحسب علمنا أنه لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبورصة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البورصة أو مركزها المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

سجل قيد الشريك رقم: 115

20 يونيو 2016

المنامة، مملكة البحرين

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2015

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	إيضاح	
			الموجودات
			موجودات غير متداولة
4,276,964	3,559,190	4	عقارات ومعدات
			موجودات متداولة
53,242	99,541	5	ذمم مدينة
67,602	144,829	6	مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم أخرى
5,525,900	4,719,309	7	نقد وأرصدة لدى بنوك
5,646,744	4,963,679		
9,923,708	8,522,869		مجموع الموجودات
			الحقوق والمطلوبات
			الحقوق
2,000,000	2,000,000	8	رأس المال
2,000,000	2,000,000	9	إحتياطي عام
401,075	401,075	10	إحتياطي قانوني
4,681,000	3,660,103		أرباح مبقاه
9,082,075	8,061,178		مجموع الحقوق
			المطلوبات
			مطلوبات غير متداولة
36,871	25,221	11	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2015
(تتمة)

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	إيضاح	
			مطلوبات متداولة
83,104	30,268		ذمم دائنة
481,586	329,283	12	مستحقات ومطلوبات أخرى
240,072	76,919	13	إيرادات مؤجلة
804,762	436,470		
841,633	461,691		مجموع المطلوبات
9,923,708	8,522,869		مجموع الحقوق والمطلوبات
			حسابات غير مدرجة في الميزانية
1,671,209	1,341,663	22	ودائع ضمان مودعي بالأمانة

الشيخ خليفة إبراهيم آل خليفة

الرئيس التنفيذي

السيد محمد أحمد حسن

عضو مجلس إدارة

السيد يوسف عبدالله حمود

رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	إيضاح	
			الدخل
1,650,179	1,645,544		رسوم الإشتراكات
352,386	236,545	14	عمولات التداول
15,000	9,000		رسوم التسجيل
1,800,000	500,000		دعم مالي من حكومة مملكة البحرين
117,893	89,952		دخل الفوائد
331,955	362,439	15	إيرادات أخرى
4,267,413	2,843,480		مجموع الدخل
			المصروفات
1,420,236	1,598,333		تكاليف الموظفين
1,504,834	1,486,764	16	مصروفات عمومية وإدارية
571,475	740,159	4	إستهلاك
52,328	39,121	5	مخصص انخفاض الذمم المدينة
64,000	-	17	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
3,612,873	3,864,377		مجموع المصروفات
654,540	(1,020,897)		صافي (الخسارة) / الربح ومجموع الدخل الشامل للسنة

الشيخ خليفة إبراهيم آل خليفة

الرئيس التنفيذي

السيد محمد أحمد حسن

عضو مجلس إدارة

السيد يوسف عبدالله حمود

رئيس مجلس الإدارة

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

المجموع	أرباح مبقاة	إحتياطي قانوني	إحتياطي عام	رأس المال	إيضاح
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
9,082,075	4,681,000	401,075	2,000,000	2,000,000	في 1 يناير 2015
(1,020,897)	(1,020,897)	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
8,061,178	3,660,103	401,075	2,000,000	2,000,000	في 31 ديسمبر 2015
8,427,535	4,091,914	335,621	2,000,000	2,000,000	في 1 يناير 2014
654,540	654,540	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	(65,454)	65,454	-	-	10 محول إلى الإحتياطي القانوني
9,082,075	4,681,000	401,075	2,000,000	2,000,000	في 31 ديسمبر 2014

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014	2015	إيضاح
دينار بحريني	دينار بحريني	
		الأنشطة التشغيلية
1,657,263	1,602,160	رسوم الإشتراكات ورسوم التسجيل المستلمة
727,815	402,795	دخل العملات والإيرادات الأخرى مستلم
(1,413,718)	(1,546,558)	تكاليف الموظفين المدفوعة
(1,454,405)	(1,772,039)	مصروفات عمومية وإدارية مدفوعة
(58,917)	(64,000)	مكافأة مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة
(541,962)	(1,377,642)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(76,105)	(22,385)	4 شراء عقارات ومعدات
(331,387)	-	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ
1,020,647	(686,429)	7 تغيرات في الودائع الثابتة لدى البنوك (تواريخ إستحقاق أصلية)
97,836	9,436	لأكثر من ثلاثة أشهر) دخل فوائد مستلمة
710,991	(615,378)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة الاستثمارية
		النشاط التمويلي
1,770,000	500,000	دعم مالي من حكومة مملكة البحرين
1,770,000	500,000	صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي
1,939,029	(1,493,020)	(النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه
1,385,287	3,324,316	النقد وما في حكمه في بداية السنة
3,324,316	1,831,296	7 النقد وما في حكمه في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

1 التأسيس والأنشطة

التأسيس

تأسست بورصة البحرين ش.م.ب. (مقفلة) («البورصة») في مملكة البحرين كشركة مساهمة بحرينية مقفلة بموجب السجل التجاري 76907 بتاريخ 13 ديسمبر 2010 الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة وفقاً للمرسوم الأميري بقانون رقم 60 لسنة 2010 ليحل محل سوق البحرين للأوراق المالية الذي تم تأسيسه في سنة 1987. إن البورصة مرخصة كسوق رأس المال من قبل مصرف البحرين المركزي وبالتالي فأنها تخضع لتنظيم وإشراف مصرف البحرين المركزي.

الأنشطة

تزاوّل البورصة أنشطة الأسواق المالية من خلال تقديم منصة لأسواق رأس المال، وهي تعمل كمركز لجميع أطراف ومكونات قطاع رأس المال. يقع مكتب البورصة المسجل في مرفأ البحرين المالي، مجمع المرفأ، ص.ب. 3203، المنامة، مملكة البحرين.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية للبورصة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 20 يونيو 2016.

2.1 أسس الإعداد

بيان الالتزام

أعدت القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. تم عرض هذه القوائم المالية بالدينار البحريني لكونها عملة العرض والعملة الرئيسية لعمليات البورصة.

2.2 إعادة إصدار القوائم المالية

تم إعادة إصدار هذه القوائم المالية لتتضمن تأثير استرجاع أتعاب حضور اجتماعات مجلس الإدارة البالغة 72 ألف دينار بحريني لسنة 2015 التي كانت مستحقة في القوائم المالية التي سبق إصدارها. تم إصدار تقرير التدقيق بتاريخ 7 مارس 2016 من قبل مدققي الحسابات حول هذه القوائم المالية. إلا أن وزارة التجارة والصناعة (المساهم) لم توافق على استحقاقات أتعاب حضور اجتماعات مجلس الإدارة لسنة 2015، ولذا اضطرت البورصة لاسترجاع هذه المصروفات والاستحقاقات ذات الصلة. وفقاً لذلك، قامت البورصة بسحب القوائم المالية الصادرة في وقت سابق وإعادة إصدار هذه القوائم المالية لتوضح تأثير الاسترجاع الموضح أعلاه.

3 السياسات المحاسبية

3.1 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة البورصة بعمل تقييم لقدرة البورصة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن البورصة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة البورصة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

انخفاض الذمم المدينة

يتم عمل مخصص لانخفاض الذمم المدينة عندما يكون هناك دليل موضوعي يثبت بأن البورصة غير قادرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقاً للشروط الأصلية للذمم المدينة. تعتبر الصعوبات المالية الجوهرية التي تواجه الدائنين أو احتمال كبير لتعرضهم للإفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر، وفوات مواعيد دفع الفائدة أو المبالغ الأصلية على أنها مؤشرات لانخفاض الذمم المدينة. يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للذمم المدينة بناءً على الخبرات السابقة وتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

الأعمار الإنتاجية للعقارات والمعدات

تحدد إدارة البورصة الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة ومصروفات الاستهلاك ذات العلاقة. ستتغير مصروفات الاستهلاك للسنة بشكل جوهري إذا كانت الأعمار الإنتاجية الفعلية تختلف عن الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات.

3.2 المعايير والتعديلات والتفسيرات النافذة من 1 يناير 2015

إن السياسات المحاسبية المتبعة هي مطابقة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة، باستثناء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة النافذة خلال السنة:

- التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 19: المتعلق بمزايا الموظفين: مساهمات الموظفين؛
- معيار المحاسبة الدولي رقم 36 (المعدل) المتعلق بانخفاض الموجودات - إفصاحات المبلغ القابل للاسترداد للموجودات غير المالية؛
- التحسينات السنوية على دورة 2010 - 2012؛
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 2: المتعلق بالمدفوعات على أساس الأسهم؛
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3: المتعلق بدمج الأعمال؛
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 8: المتعلق بالقطاعات التشغيلية؛
- معيار المحاسبة الدولي رقم 16: المتعلق بالعقارات والألات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 المتعلق بالموجودات غير الملموسة؛
- معيار المحاسبة الدولي رقم 24: المتعلق بإفصاحات الأطراف ذات العلاقة؛
- معيار المحاسبة الدولي رقم 40: المتعلق بالاستثمارات العقارية؛ و
- التحسينات السنوية على دورة 2011 - 2013.

التعديلات التي أدخلت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المذكورة أعلاه هي فعالة للفترة المحاسبية السنوية اعتباراً من 1 يناير 2015 ليس لها أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للبورصة.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 معايير وتعديلات وتفسيرات جديدة صادرة ولكنها غير فعالة

معايير صادرة ولكنها غير فعالة بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية هي مدرجة أدناه. إن هذه القائمة هي للمعايير والتفسيرات الصادرة، التي تتوقع البورصة بشكل معقول بأنها ستكون قابلة للتطبيق في تاريخ مستقبلي. تنوي البورصة تطبيق هذه المعايير عندما تصبح فعالة:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 المتعلق بالأدوات المالية

في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 المتعلق بالأدوات المالية والذي يعكس جميع مراحل مشروع الأدوات المالية ويحل محل معيار المحاسبة الدولية رقم 39 المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس وجميع الإصدارات السابقة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. يقدم المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس والانخفاض ومحاسبة التحوط. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 هو فعال في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر. يتطلب تطبيقه بأثر رجعي، ولكن معلومات المقارنة غير فعالة. تقيّم البورصة حالياً التأثير المحتمل لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 على القوائم المالية.

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 المتعلق بالترتيبات المشتركة: احتساب الحصص المقتناة

تتطلب التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 بأن يتم احتساب المشغل المشترك لإقتناء حصص في عملية مشتركة، والتي يتضمن نشاط العملية المشتركة على أعمال تتطلب تطبيق مبادئ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 ذات الصلة المتعلقة بمحاسبة دمج الأعمال. كما توضح التعديلات بأن الحصص المحتفظ بها مسبقاً في العملية المشتركة لا يتم إعادة قياسها عند إقتناء حصص إضافية في نفس العملية المشتركة بينما يتم الاحتفاظ بالسيطرة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، تمت إضافة نطاق الاستثناء في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 لتحديد بأن التعديلات لا تنطبق عندما تتقاسم الأطراف السيطرة المشتركة، بما في ذلك المؤسسة التي تقوم بإعداد التقارير المالية، فهي تخضع للسيطرة المشتركة لنفس الطرف المسيطر الأساسي.

تطبيق التعديلات على كلاً من إقتناء الحصص المبدئية في العملية المشتركة والحصول على أية حصص إضافية في نفس العملية المشتركة وهي فعالة بأثر مستقبلي للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. ولا يتوقع بأن هذه التعديلات سيكون لها أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للبورصة أو إفصاحاتها.

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولية رقم 28 : المتعلق ببيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر وشركائه الزميلة أو مشروعه المشترك

تعالج التعديلات النزاع بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولية رقم 28 في التعامل مع فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي يتم بيعها أو ساهمت في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. توضح التعديلات بأن المكسب أو الخسارة الناتجة عن بيع أو المساهمة في الموجودات التي تشكل الأعمال، على النحو المحدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3، بين المستثمر وشركائه الزميلة أو المشروع المشترك، سيتم إثباته بالكامل. أي مكسب أو خسارة ناتجة عن بيع أو المساهمة في الموجودات التي لا تشكل الأعمال، إلا أنه، سيتم إثباته فقط إلى حد حصة المستثمرين غير المرتبطة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي وهي فعالة للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. ولا يتوقع بأن هذه التعديلات سيكون لها أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للبورصة أو إفصاحاتها.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 معايير وتعديلات وتفسيرات جديدة صادرة ولكنها غير فعالة (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 المتعلق بإيرادات من عقود مبرمة مع عملاء

تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 في مايو 2014 ويحدد المعيار نموذج من خمس خطوات جديدة والذي سيتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. يتم إثبات الإيرادات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المؤسسة إستحقاقه نظير نقل البضائع أو الخدمات إلى العملاء. تقدم المبادئ في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 نهجاً أكثر تنظيماً لقياس وإثبات الإيرادات.

سيحل معيار الإيرادات الجديد محل جميع متطلبات إثبات الإيرادات الحالية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. سيطلب تطبيقه إما بأثر رجعي كلي أو معدل للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2018، عندما يضع مجلس معايير المحاسبة الدولي للمسات الأخير على تعديلاته لتأجيل التاريخ الفعال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15 لمدة سنة واحدة. مع السماح بالتطبيق المبكر. تعتزم البورصة تطبيق المعيار الجديد بالتاريخ الفعال المطلوب باستخدام طريقة الأثر الرجعي الكلي. تقيّم البورصة حالياً التأثير المحتمل لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 على القوائم المالية.

التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بالإفصاح التمهيدي

توضح التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض القوائم المالية، بدلاً من التغيير الجوهرى، المتطلبات القائمة في معيار المحاسبة الدولي رقم 1. توضح التعديلات:

- المتطلبات المادية في معيار المحاسبة الدولي رقم 1؛
- أن البنود المحددة في قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وقائمة المركز المالي قد تكون مصنفة؛
- أن تكون لدى المؤسسات المرونة فيما يتعلق بالترتيب الذي يتم فيه تقديم الإيضاحات حول القوائم المالية؛ و
- يجب عرض حصة الدخل الشامل الأخر من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة الحقوق بصورة إجمالية كبنود منفرد، وتصنف بين تلك البنود التي سوف يتم أو لن يتم لاحقاً إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر.

وعلاوة على ذلك، فإن التعديلات توضح المتطلبات التي تنطبق عندما يتم عرض المجاميع الفرعية الإضافية في قائمة المركز المالي وقوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر. إن التعديلات فعالة للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. تقيّم البورصة حالياً التأثير المحتمل لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 1 على القوائم المالية.

التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38: المتعلق بتوضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء

توضح التعديلات المبدأ في معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 بأن الإيرادات تعكس نمطاً من المنافع الاقتصادية الناتجة عن العمليات التشغيلية (والتي تعد الموجودات جزء منها) بدلاً من المنافع الاقتصادية التي يتم استهلاكها من خلال استخدام الموجودات. ونتيجة لذلك، لا يمكن استخدام الأسلوب القائم على الإيراد لاستهلاك العقارات والآلات والمعدات، ويمكن استخدامه فقط في حالات محدودة جداً لإطفاء الموجودات غير الملموسة. إن التعديلات فعالة بأثر مستقبلي للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. تقيّم البورصة حالياً التأثير المحتمل لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 على القوائم المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(تتمة)

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 معايير وتعديلات وتفسيرات جديدة صادرة ولكنها غير فعالة (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتعلق بعقود الإيجار

يجمع المعيار الجديد معظم عقود الإيجار المدرجة في الميزانية للمستأجرين بموجب نموذج منفرد، وإلغاء التمييز بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية. ومع ذلك، تبقى محاسبة المؤجر من دون أن يطرأ عليها تغيير كبير، ويتم الاحتفاظ بالتمييز بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية. سيحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 المتعلق «بعقود الإيجار» والتفسيرات ذات الصلة. وهو فعال للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2019. مع السماح بالتطبيق المبكر إذا تم أيضاً تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 المتعلق «بإيرادات من عقود مبرمة مع عملاء. تقيّم البورصة حالياً التأثير المحتمل لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 على القوائم المالية.

3.4 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

(أ) عقارات ومعدات

تدرج قيمة العقارات والمعدات بالتكلفة، بعد حسم الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة، إن وجدت. تتضمن هذه التكاليف تكلفة استبدال جزء من العقارات والمعدات. عندما يتطلب استبدال أجزاء جوهرية للعقارات والمعدات على فترات، فإن البورصة تقوم بإثبات تلك الأجزاء كموجودات فردية بأعمار إنتاجية محددة وتقوم باستهلاكهما على التوالي. وبالمثل، عندما يتم إجراء معاينة رئيسية، يتم إثبات تكلفتها في القيمة المدرجة للعقارات والمعدات كتكلفة استبدال إذا تم استيفاء معايير الإثبات. يتم إثبات جميع تكاليف التصلحات والصيانة الأخرى في قائمة الدخل الشامل عند تكبدها.

يحسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات كالتالي:

تركيبات	15 سنة
أثاث ومعدات	5-10 سنوات
الحاسب الآلي	5 سنوات
مركبات	5 سنوات

يتم إستبعاد بند من العقارات والمعدات أو أي جزء جوهرى تم إثباته مبدئياً عند الإستبعاد أو عندما لا يتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من إستخدامه أو إستيعاده. يتم إثبات أية مكسب أو خسارة ناتجة من إستبعاد الموجود (تحسب كفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة المدرجة للموجود) في قائمة الدخل الشامل عند إستبعاد الموجود.

الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ

لا يتم استهلاك الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ حتى يتم الانتهاء من الموجودات ويتم تحويلها إلى الفئة ذات الصلة في العقارات والمعدات.

(ب) النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على أرصدة لدى بنوك وإيداعات لدى مؤسسات مالية بتواريخ استحقاق أصلية تمتد لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.4 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ج) انخفاض الموجودات الغير مالية

تقوم البورصة بعمل تقييم بتاريخ كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض موجود مالي، إذا وجد مثل هذا الدليل، أو عندما يتطلب عمل فحص انخفاض سنوي للموجود، تقوم البورصة بعمل تقييم لمبلغ الموجود القابل للإسترداد. إن القيمة القابلة للإسترداد للموجود هي القيمة الأعلى للقيمة العادلة للموجود ناقصاً تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة وهي محددة للموجود الفردي، إلا إذا كان الموجود غير منتج للتدفقات النقدية والتي هي مستقلة إلى حد بعيد عن تلك الموجودات الأخرى أو مجموعة من الموجودات. عندما تزيد القيمة المدرجة للموجود عن قيمتها القابلة للإسترداد، فإن الموجود يعتبر مخصص للانخفاض، ويتم إظهار الموجود بالمبلغ القابل للإسترداد.

إن القيمة القابلة للإسترداد للموجود هي القيمة الأعلى للقيمة العادلة للنقد ناقصاً تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة. عندما يتم تقييم القيمة المستخدمة للموجود، فإنه يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم الذي يعكس التقييمات الحالية للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالموجودات التي لم يتم تعديل التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة الخاصة بها.

يتم إثبات خسائر الانخفاض في قائمة الدخل الشامل ضمن فئات المصروفات المتطابقة مع وظيفة الموجودات المخصصة للانخفاض، باستثناء العقارات التي تم إعادة تقييمها مسبقاً مع ترحيل مبالغ إعادة التقييم إلى الدخل الشامل الأخر. بالنسبة لتلك العقارات، فإنه يتم إثبات الانخفاض في الدخل الشامل الأخر إلى حد مبلغ إعادة التقييم المثبت مسبقاً.

(د) الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية بناءً على طبيعتها والغرض منها كما هو محدد في وقت الإثبات المبدئي.

الذمم المدينة

الذمم المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولا يتم تداولها في السوق النشطة. بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس تلك الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، بعد خصم الانخفاض.

انخفاض الموجودات المالية

تقيم البورصة في تاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض موجود مالي محدد أو مجموعة من الموجودات المالية. يثبت الانخفاض نتيجة لحدث أو أكثر قد تم حدوثه بعد الإثبات المبدئي للموجود (تكد على «أثره حدوث خسارة») وبأن حدوث تلك الخسارة لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن قياسها بواقعية. من الممكن أن يتضمن دليل الانخفاض على مؤشرات بأن المقترض أو مجموعة من المقترضين يواجهون صعوبات مالية جوهريّة، وفوات مواعيد دفع الفائدة أو المبالغ الأصلية، ويوجد هناك احتمال تعرض المقترض أو مجموعة من المقترضين إلى إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر ويمكن ملاحظته حيث توجد معلومات تشير بحدوث الإنخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة القابلة للقياس أو حدوث تغيرات في أعمال المتاجرة أو في الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بعدم السداد.



3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.4 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

استبعاد الموجودات المالية

تستبعد البورصة الموجودات المالية فقط عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية للموجود؛ أو قامت بتحويل الموجود المالي وجميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجود إلى مؤسسة أخرى. إذا لم تقم البورصة بتحويل أو الاحتفاظ بجميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجود ولا تزال تسيطر على الموجودات المحولة، فإنها تقوم بإثبات حصتها المحتفظ بها في الموجود وأية التزام مرتبط بالمبلغ التي قد يتوجب عليها سدادها. إذا قامت البورصة بالاحتفاظ بجميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجود المالي المحول، فأنها تستمر في إثبات الموجود المالي وتقوم أيضاً بإثبات الاقتراض المضمون مقابل المتحصلات المستلمة.

يتم إثبات الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي المستبعد ومجموع المقابل المستلم والذمم المدينة في الأرباح أو الخسائر.

(هـ) المطلوبات المالية وأدوات أسهم حقوق الملكية

التصنيف كديون أو أسهم حقوق الملكية

يتم تصنيف الديون وأدوات أسهم حقوق الملكية إما كمطلوبات مالية أو أسهم حقوق الملكية وفقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية.

المطلوبات المالية

يتم قياس المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد حسم تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، مع إثبات مصروفات الفوائد على أساس العائد الفعلي.

استبعاد المطلوبات المالية

تستبعد البورصة المطلوبات المالية فقط عندما يكون الإلتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. يتم إثبات الفرق بين القيمة المدرجة للمطلوب المالي المستبعد ومجموع المقابل المدفوع والذمم الدائنة في الأرباح أو الخسائر.

(و) تسوية الموجودات والمطلوبات المالية

تتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لتسوية المبالغ المثبتة حيث تنوي البورصة التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته.

(ز) رأس المال

تصنف الأسهم العادية الصادرة من قبل البورصة كأسهم حقوق الملكية. تصنف البورصة أدوات رأس المال كمطلوبات مالية أو أدوات أسهم حقوق الملكية وفقاً لمضمون الشروط التعاقدية لتلك الأدوات. يتم خصم التكاليف الإضافية التي تنسب مباشرة إلى إصدار أدوات أسهم حقوق الملكية من القياس المبدئي لأدوات أسهم حقوق الملكية.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.4 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ج) إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001، فإنه يتطلب تخصيص 10% من الربح السنوي إلى الإحتياطي القانوني والذي يكون عادةً قابل للتوزيع فقط عند التصفية. يجوز إيقاف التخصيصات عندما يبلغ الإحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع.

(ط) مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقوم البورصة بدفع اشتراكات لنظام الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، لموظفيها المواطنين، والتي تحسب كنسبة من رواتب الموظفين. إن التزامات البورصة تكون محصورة في نطاق المبالغ المساهم بها في هذا النظام والتي يتم صرفها عند إستحقاقها.

كما تقدم البورصة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الأجانب، وفقاً لقانون العمل البحريني والتي تستحق بناءً على رواتب الموظفين عند إنهاء التوظيف وعدد سنوات الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمستحقات على مدى فترة التوظيف.

(ي) مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام (قانوني أو استدلاي) على البورصة ناتج عن حدث سابق، وأن تكاليف تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

المبلغ المثبت كمخصص هو أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ إعداد التقارير المالية، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر وأوجه عدم اليقين المحيطة بالالتزام.

(ك) إثبات الإيراد

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل أن تتدفق منه المنافع الإقتصادية إلى البورصة بحيث يمكن قياس مبالغ الإيرادات بموثوقية، بغض النظر عن متى يتم استلام المدفوعات. يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو الذمم المدينة، مع الأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية المحددة.

يتم إثبات الإيرادات من رسوم الاشتراك ورسوم التسجيل والخدمات وعمولات التداول والإيرادات الأخرى عند استحقاقها.

يتم إثبات الذمم المالي المستلم لأغراض محددة كالتزام حتى يتم تحقيق الغرض منه ومن ثم إثباته كإيراد.

يتم تسجيل المبالغ المستلمة مقدماً من العملاء لشاشات العرض الالكترونية كالتزامات مؤجلة عند استلامها ويتم إثباتها كإيرادات على فترة العرض المتفق عليها.

يتم تسجيل دخل الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، والذي بموجبه يتم خصم المبالغ النقدية المتوقعة مستقبلاً خلال العمر الزمني للأدوات المالية أو فترة أقصر إلى صافي القيمة المدرجة للموجود المالي أو المطلوب، أيهما أنسب.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(تتمة)

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.4 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ل) المنح الحكومية

يتم إثبات المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن المنح سيتم استلامها وسوف يتم الالتزام بجميع الشروط المرتبطة بها. عندما تتعلق المنح بينود المصروفات، فإنه يتم إثباتها كدخل على أساس منتظم على مدى فترات التكاليف ذات الصلة، التي تهدف إلى التعويض، قد تم صرفها. يتم إثبات المنح المتعلقة بالموجودات كدخل بمبالغ متساوية على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات ذات الصلة.

عندما تستلم البورصة منح الموجودات غير النقدية، فإنه يتم تسجيل الموجودات والمنح بالمبالغ الإسمية ويتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات، استناداً إلى نمط استهلاك مكافآت الموجودات الأساسية بأقساط سنوية متساوية.

(م) عقود التأجير

يتم تصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلية عندما تتطلب شروط التأجير بتحويل جميع المخاطر والمنافع الرئيسية لملكية إلى المستأجر. يتم تصنيف جميع عقود التأجير الأخرى كعقود تأجير تشغيلية.

البورصة كمستأجر

يتم إثبات مدفوعات عقود التأجير التشغيلية كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير، إلا إذا كان هناك أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للوقت الذي استهلكته فيه المنافع الاقتصادية من الموجودات المؤجرة. يتم إثبات الإيجارات المحتملة الناتجة بموجب عقود التأجير التشغيلية كمصروفات في الفترة التي يتم فيها تكبدها.

(ن) تحويل العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ إجراء المعاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار البحريني بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ إعداد التقارير المالية. يتم إثبات أية مكاسب أو خسائر في قائمة الدخل.

إن البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات ولا يتم لاحقاً إعادة عرضها. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

(س) موجودات ومطلوبات محتملة

لا يتم إثبات المطلوبات المحتملة في القوائم المالية، بل يتم الإفصاح عنها إذا كان احتمال تدفق مصادر متضمنة منافع إقتصادية ضعيفاً.

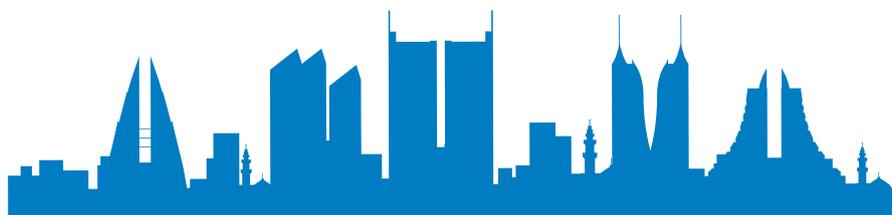
لا يتم إثبات الموجودات المحتملة في القوائم المالية، بل يتم الإفصاح عنها عندما يصبح تدفق المنافع الإقتصادية محتملاً.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(تتمة)

4 عقارات ومعدات

المجموع	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	مركبات	الحاسب الآلي	أثاث ومعدات	تركيبات	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
التكلفة						
7,185,843	1,136,568	17,435	1,712,049	1,190,137	3,129,654	في 1 يناير 2014
407,492	331,387	-	69,382	6,723	-	إضافات
-	(1,100,459)	-	1,100,459	-	-	تحويلات
7,593,335	367,496	17,435	2,881,890	1,196,860	3,129,654	في 31 ديسمبر 2014
22,385	-	-	18,736	3,649	-	إضافات
-	(367,496)	-	-	367,496	-	تحويلات
7,615,720	-	17,435	2,900,626	1,568,005	3,129,654	في 31 ديسمبر 2015
الإستهلاك المتراكم						
2,744,896	-	10,434	1,495,821	578,541	660,100	في 1 يناير 2014
571,475	-	2,000	200,109	160,723	208,643	المخصص للسنة
3,316,371	-	12,434	1,695,930	739,264	868,743	في 31 ديسمبر 2014
740,159	-	2,000	314,610	214,906	208,643	المخصص للسنة
4,056,530	-	14,434	2,010,540	954,170	1,077,386	في 31 ديسمبر 2015
صافي القيمة الدفترية						
3,559,190	-	3,001	890,086	613,835	2,052,268	في 31 ديسمبر 2015
4,276,964	367,496	5,001	1,185,960	457,596	2,260,911	في 31 ديسمبر 2014



إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(تتمة)

5 ذمم مدينة

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
359,385	411,769	إشتراكات ورسوم تسجيل مستحقة القبض
25,339	30,921	عمولات مستحقة القبض
4,624	5,250	رسوم خدمات مستحقة القبض
30,142	57,383	رسوم إعلانات مستحقة القبض
3,989	3,576	أخرى
423,479	508,899	
(370,237)	(409,358)	مخصص الديون مشكوك في تحصيلها
53,242	99,541	

بلغ إجمالي مبالغ الذمم المدينة كما في 31 ديسمبر 2015 التي تم تحديدها بأنها مخصصة للانخفاض 413.356 دينار بحريني (2014: 400.256 دينار بحريني).

اعتباراً من سنة 2014، بدأت البورصة بتعليق إثبات رسوم الاشتراكات المتعلقة بالعملاء المصنفة بأنها «مشكوك في تحصيلها».

فيما يلي تفاصيل الذمم المدينة حسب مخاطر الائتمان:

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
19,631	24,887	مخاطر منخفضة
17,097	56,940	درجة مراقبة
16,514	17,714	ذمم مدينة فات موعد إستحقاقها ولكنها غير مخصصة للانخفاض
53,242	99,541	

فيما يلي التحليل الزمني للذمم المدينة الفاتت موعد إستحقاقها ولكنها غير مخصصة للانخفاض:

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
7,117	-	أقل من سنة واحدة
9,397	17,714	أكثر من سنة واحدة
16,514	17,714	

فيما يلي التغييرات في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
317,909	370,237	الرصيد في بداية السنة
52,328	39,121	المخصص خلال السنة
370,237	409,358	الرصيد في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(تتمة)

6 مبالغ مدفوعة مقدماً في ذمم أخرى مدنية

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
38,269	95,724	مصروفات مدفوعة مقدماً
29,333	25,849	فوائد مستحقة القبض
-	23,256	مبالغ المدفوعة مقدماً لمقاول المشروع (راجع الإيضاح أدناه)
67,602	144,829	

خلال السنة، قامت بورصة البحرين بدفع مبلغ وقدره 23.256 دينار بحريني (2014: لا شيء) لمقاول وذلك لتطوير نظام أمن المعلومات ونظام إدارة الحدث، وسيتم إعادة تصنيف تلك المبالغ ضمن الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

7 نقد وأرصدة لدى البنوك

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
566	609	نقد في الصندوق
374,879	332,195	حسابات جارية لدى بنوك
2,948,871	1,498,492	ودائع لأجل (بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل)
3,324,316	1,831,296	النقد وما في حكمه
2,201,584	2,888,013	ودائع لأجل (بتواريخ استحقاق أصلية لأكثر من ثلاثة أشهر)
5,525,900	4,719,309	

تتراوح فترة الاستحقاق الأصلية للودائع لأجل ما بين 30 إلى 365 يوماً (2014: 30 إلى 365 يوماً) وتحمل فائدة بمعدلات تتراوح ما بين 0.75% و 2.95% (2014: من 0.7% و 3.10%) سنوياً. جميع الحسابات الجارية والودائع الثابتة لدى البنك هي بالدينار البحريني. يتم الاحتفاظ بجميع الأرصدة المصرفية لدى بنوك مؤسسة محلياً لديها تصنيفات إئتمانية من الدرجة الاستثمارية.



إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(تتمة)

8 رأس المال

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
		المصرح به
10,000,000	10,000,000	10.000.000 سهم بقيمة إسمية قدرها 1 دينار بحريني للسهم
		الصادر والمدفوع بالكامل
2,000,000	2,000,000	2.000.000 سهم بقيمة إسمية قدرها 1 دينار بحريني للسهم

رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل مملوك من قبل حكومة مملكة البحرين.

9 إحتياطي عام

لتعزيز القاعدة الرأسمالية، تم تكوين الإحتياطي العام بقرار من مجلس إدارة البورصة. لم يتم تحويل أية مبالغ إلى الإحتياطي العام خلال السنة (2014: لا شيء). لا توجد أية قيود على توزيع هذا الإحتياطي.

10 إحتياطي قانوني

بموجب قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبورصة، يتم تحويل 10% من ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني حتى يبلغ الإحتياطي القانوني 50% من رأس المال الصادر. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، لم يتم تحويل أية مبالغ إلى الإحتياطي القانوني (2014: 65.454 دينار بحريني).

11 مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

فيما يلي التغييرات في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين:

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
19,463	36,871	الرصيد في بداية السنة
17,408	21,949	المخصص للسنة
-	(33,599)	التسويات التي تم عملها خلال السنة
36,871	25,221	

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(تتمة)

12 مستحقات ومطلوبات أخرى

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
96,000	136,351	تكاليف الموظفين المستحقة
64,000	88,814	الإجازات وتذاكر السفر المستحقة الدفع
67,594	84,444	رسوم خدمات
70,120	19,674	مستحقات أخرى
93,297	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة
51,575	-	مبالغ مستحقة الدفع لترميم المباني الجديدة
3,000	-	مبالغ مستحقة الدفع لشاشات العرض الإلكترونية
481,586	329,283	

13 إيرادات مؤجلة

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
194,222	48,156	متعلقة بـ:
45,850	28,763	شاشات العرض الإلكترونية
240,072	76,919	مطبوعات وإعلانات

14 عمولات التداول

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
290,507	127,408	عمولات إعتيادية
61,879	109,137	عمولات من المعاملات المعفاة من التداول والمعاملات الخاصة
352,386	236,545	

15 إيرادات أخرى

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
145,667	145,667	دخل من شاشات العرض الإلكترونية
57,939	63,750	دخل معلومات التداول
31,694	45,362	دخل الإيداع ودخل السجل المركزي
20,700	19,800	دخل التداول عن بعد
14,100	17,000	دخل من إصدار دليل المستثمرين
61,855	70,860	أخرى
331,955	362,439	

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(تتمة)

16 مصروفات عمومية وإدارية

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
662,585	660,150	إيجار
677,509	667,177	خدمات
56,993	74,217	مؤتمرات وإشتراكات
59,353	47,539	المواد الاستهلاكية
39,718	29,337	استشارات
8,676	8,344	أخرى
1,504,834	1,486,764	

17 معاملات مع أطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة الشركات الزميلة والمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للبورصة وشركات تخضع للسيطرة أو السيطرة المشتركة، أو المتأثرة بشكل جوهري من قبل تلك الأطراف. يتم تصنيف المعاملات مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي الإدارة الرئيسيين للبورصة على أنها معاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 24. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط تلك المعاملات من قبل الإدارة التنفيذية للبورصة.

17.1 فيما يلي المعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
1,770,000	500,000	دعم مالي من حكومة مملكة البحرين

17.2 معاملات مع موظفي الإدارة الرئيسيين

موظفي الإدارة الرئيسيين هم تلك الأشخاص الذين لديهم السلطة والمسئولية للتخطيط وتوجيه العمليات التشغيلية للبورصة. يتضمن موظفي الإدارة الرئيسيين على أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورئيس العمليات. فيما يلي الرواتب والعلاوات المدفوعة لموظفي الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
140,800	97,580	الرواتب
64,000	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
204,800	97,580	

في سنة 2006، قامت حكومة البحرين بتحويل حصة ملكيتها في بعض الشركات المدرجة في بورصة البحرين لشركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة). تمت هذه العملية خارج إطار البورصة وفقاً للمادة (4) لسنة 1987 ولم تنفذ هذه التحويلات من خلال البورصة، طالبت البورصة بمبلغ وقدره 418.500 دينار بحريني من وزارة المالية لدى حكومة مملكة البحرين والتي تم استردادها بالكامل خلال سنة 2013 وسنة 2014. بالإضافة إلى ذلك مبلغ وقدره 418.500 دينار بحريني مستحق القبض من شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة)، استناداً إلى الرأي القانوني المستلم من هيئة التشريع والافتاء القانوني بتاريخ 13 أكتوبر 2009، والذي كان لصالح البورصة. ومع ذلك، كونها موجودات محتملة، لم تقوم البورصة بإثبات أي دخل فيما يتعلق بذلك. سيتم إثبات ذلك كدخل عندما يتم استلام المبالغ فعلياً.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(تتمة)

18 إرتباطات

18.1 إرتباطات عقود التأجير

الممتلكات المستأجرة

دخلت البورصة في عقدين تأجيرين تشغيليين لممتلكاتها ومركز استمرارية الأعمال على التوالي. ستنتهي فترة عقد تأجير الممتلكات بتاريخ 30 سبتمبر 2017. في حين سينتهي عقد مركز استمرارية الأعمال في 30 سبتمبر 2016. لا يوجد لدى البورصة أي خيار لشراء العقار المؤجر عند انتهاء فترة عقد التأجير.

مدفوعات مثبتة كمصروفات

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
662,585	660,150	الحد الأدنى لمدفوعات عقد التأجير

إرتباطات عقود التأجير التشغيلية غير القابلة للإلغاء:

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
637,356	661,975	خلال سنة واحدة
1,080,723	479,242	من 1 إلى 5 سنوات
1,718,079	1,141,217	

18.2 إرتباطات أخرى

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
750,387	605,713	إرتباطات أخرى

تمثل الإرتباطات الأخرى عقد الصيانة لمنصة التداول مع Nasdaq Omx التي تنتهي في 15 يوليو 2019.

19 إدارة المخاطر

إن المخاطر الكامنة في أنشطة البورصة إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية لاستمرار ربحية البورصة. تتعرض البورصة لمخاطر السوق (والتي تتضمن على مخاطر العملة ومخاطر سعر الفائدة)، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

(أ) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنتج من عدم تمكن أحد أطراف الأداة المالية أو عقد الإيجار من الوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(تتمة)

19 إدارة المخاطر

(أ) مخاطر الائتمان (تتمة)

لا يوجد هناك تركيز جوهري لمخاطر الائتمان في تاريخ إعداد التقارير المالية. مخاطر الائتمان على الأموال السائلة محدودة لأن الأطراف الأخرى هي بنوك ذات وضع مالي جيد. إن الحد الأقصى لتعرض البورصة لمخاطر الائتمان على النحو التالي:

2014 دينار بحريني	2015 دينار بحريني	
5,525,334	4,718,700	أرصدة لدى بنوك
29,333	25,849	ذمم مدينة مستحقة القبض
53,242	99,541	ذمم مدينة
5,607,909	4,844,090	حسابات غير مدرجة في الميزانية
1,671,209	1,341,663	ودائع ضمان من الوسطاء الماليين
7,279,118	6,185,753	

(ب) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتغيرات أسعار السوق. تشمل مخاطر السوق على مخاطر سعر الفائدة ومخاطر العملة. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة تعرضات مخاطر السوق ضمن حدود مقبولة، مع تحقيق عائد مجزي على المخاطر.

(1) مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

إن الموجودات والمطلوبات المالية للبورصة هي معروضة بالدينار البحريني والدولار الأمريكي. بما أن الدينار البحريني مثبت بالدولار الأمريكي، فإن الأرصدة بالدولار الأمريكي لا تمثل مخاطر عملة جوهريّة.

(2) مخاطر معدل الفائدة

إن مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في معدلات الفائدة في السوق.

إن معدلات الفائدة على الودائع لأجل للبورصة هي ثابتة. وبالتالي لا تتعرض البورصة لمخاطر أسعار الفائدة.

(ج) مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بأنها المخاطر التي تكمن بأن البورصة سوف تواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية التي تمت تسويتها من خلال تقديم مبالغ نقدية أو موجودات مالية أخرى. ينشأ تعرض مخاطر السيولة نتيجة لإمكانية أن يتطلب من البورصة دفع المطلوب في وقت أقرب مما هو متوقع.

تراقب الإدارة متطلبات السيولة على أساس شهري وذلك لضمان توفر الأموال الكافية للوفاء بالتزامات البورصة المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(تتمة)

19 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للبورصة في 31 ديسمبر 2015 و 31 ديسمبر 2014 على أساس الترتيبات التعاقدية للسداد غير المضمومة:

31 ديسمبر 2015				
المجموع	أكثر من سنة واحدة	3 أشهر إلى سنة واحدة	3-1 أشهر	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
				المطلوبات والارتباطات
30,268	-	-	30,268	ذمم دائنة
1,141,217	471,604	502,210	167,403	ارتباطات عقود التأجير التشغيلية
605,713	449,729	118,284	37,700	ارتباطات أخرى
1,777,198	921,333	620,494	235,371	

31 ديسمبر 2014				
المجموع	أكثر من سنة واحدة	3 أشهر إلى سنة واحدة	3-1 أشهر	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
				المطلوبات والارتباطات
83,104	-	-	83,104	ذمم دائنة
1,718,079	1,054,282	497,848	165,949	ارتباطات عقود التأجير التشغيلية
750,387	605,713	109,801	34,873	ارتباطات أخرى
2,551,570	1,659,995	607,649	283,926	

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق موجودات ومطلوبات البورصة كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

31 ديسمبر 2015					
المجموع	تاريخ استحقاق غير محدد	1 إلى 5 سنوات	3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية 3 أشهر	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
3,559,190	3,559,190	-	-	-	عقارات ومعدات
99,541	-	-	99,541	-	ذمم مدينة
144,829	-	-	144,829	-	مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم أخرى
4,719,309	-	-	2,139,311	2,579,998	نقد وأرصدة لدى بنوك
8,522,869	3,559,190	-	2,383,681	2,579,998	
					المطلوبات
25,221	-	25,221	-	-	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
30,268	-	-	-	30,268	ذمم دائنة
329,283	-	7,063	133,151	189,069	مستحقات ومطلوبات أخرى
76,919	-	-	21,874	55,045	إيرادات مؤجلة
461,691	-	32,284	155,025	274,382	

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(تتمة)

19 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع	31 ديسمبر 2014				دينام بحريني
	تاريخ استحقاق غير محدد	1 إلى 5 سنوات	3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية 3 أشهر	
دينام بحريني	دينام بحريني	دينام بحريني	دينام بحريني	دينام بحريني	
4,276,964	4,276,964	-	-	-	عقارات ومعدات
53,242	-	-	53,242	-	ذمم مدينة
67,602	-	-	67,602	-	مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم أخرى
5,525,900	-	-	2,234,129	3,291,771	نقد وأرصدة لدى بنوك
9,923,708	4,276,964	-	2,354,973	3,291,771	
المطلوبات					
36,871	-	-	36,871	-	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
83,104	-	-	83,104	-	ذمم دائنة
481,586	-	-	481,586	-	مستحقات ومطلوبات أخرى
240,072	-	-	-	240,072	إيرادات مؤجلة
841,633	-	-	601,561	240,072	

د) فئات الأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية من الموجودات والمطلوبات المالية. تتضمن الموجودات المالية من نقد وأرصدة لدى بنوك وذمم مدينة. وتتضمن المطلوبات المالية على الذمم الدائنة.

2014	2015	
دينام بحريني	دينام بحريني	
82,575	148,646	الموجودات المالية (مدرجة بالتكلفة المطفأة):
5,525,334	4,719,309	ذمم مدينة وذمم أخرى
		أرصدة لدى بنوك
83,104	30,268	المطلوبات المالية (مدرجة بالتكلفة المطفأة):
		ذمم دائنة

20 إدارة رأس المال

تتضمن الحقوق على الحقوق العائدة إلى ملاك البورصة، والتي لأغراض إدارة رأس المال، تشمل على أسهم رأس المال وإحتياطي عام وإحتياطي قانوني والأرباح المبقة.

إن الأهداف الرئيسية لعمليات إدارة رأس مال البورصة هي للتأكد من أن البورصة تحتفظ على السيولة من أجل دعم أعمالها وتحقيق أقصى قدر من رأس المال. لم يتم إجراء أية تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(تتمة)

21 القيم العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

تستخدم البورصة التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: تقنيات التقييم لأدنى مستوى والتي يمكن ملاحظة مدخلاتها ذات التأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: تقنيات التقييم لأدنى مستوى والتي لا يمكن ملاحظة مدخلاتها ذات التأثير الجوهرية على قياس القيمة العادلة.

يعتقد أعضاء مجلس الإدارة بأن القيم المدرجة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة في القوائم المالية تقارب قيمها العادلة كما في تاريخ إعداد التقارير المالية.

لم تكن هناك أي موجودات مالية أو مطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة كما في تاريخ إعداد التقارير المالية.

22 حسابات غير مدرجة بالميزانية

2014	2015	
دينار بحريني	دينار بحريني	
1,671,209	1,341,663	ودائع ضمان مودعة بالأمانة من قبل الوسطاء الماليين

23 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة في القوائم المالية للبورصة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 لكي تتناسب مع عرض السنة الحالية.

